



مجلة ريادة النمو

الضرائب ودورها في تمويل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2025) (دراسة تحليلية استشرافية في ظل التوجه نحو التحول الرقمي الضريبي)

م.د. حسين علي كيطان التميمي

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان الآليات المقترحة ولاسيما ادخال الاتمة والتحول الرقمي الضريبي لتعزيز كفاءة النظام الضريبي في العراق بهدف زيادة الإيرادات الضريبية، كما يهدف الى تحليل مسار الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2025)، وبيان حصيلتها بعد ادخال الاتمة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن اعتماد المنهج الاستشرافي. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها: لم تحقق الحكومة العراقية زيادة كبيرة في حصيلة الإيرادات الضريبية بل تتسم بانخفاض نسبتها من الإيرادات العامة اذ بلغ متوسط نسبة المساهمة تلك طيلة مدة البحث ما نسبته (3.6%)، أي لم يهتم العراق بالنظام الضريبي بشكل كبير وذلك بسبب التحديات والمشاكل الاقتصادية والادارية والقانونية والتنظيمية التي يعاني منها واهمها الاعتماد الكبير على النفط وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف الادارة الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي وضعف الثقافة الضريبية وانتشار ظاهرة الفساد الاداري وضعف كفاءة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وعدم مرونة النظام الضريبي فضلا عن اعتماده على الانظمة التقليدية والتأخر في تطبيق التحول الرقمي في الادارات الضريبية، كما تبين ان نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة قد ارتفعت بشكل طفيف في عام 2021، وجاء هذا الارتفاع نتيجة قرار من مجلس النواب العراقي في اواخر عام 2020 بأتمتة النظام الضريبي. واهم ما يوصي به البحث: ينبغي اصلاح واعادة هيكلة القوانين الضريبية لتشمل فقرات واضحة للضرائب الرقمية لمواكبة التحول نحو الاقتصاد الرقمي بشكل يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بدفع الضريبة مما يدفعهم للامتثال بشكل افضل، للحد من التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من اجل زيادة حصيلة الضريبة، كما اذا اردت الحكومة العراقية الارتقاء بالتحول الرقمي الضريبي ينبغي عليها أن تقوم بالإتفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واخيراً ضرورة استعادة العراق من تجارب الإمارات والسعودية ومصر والتي حققت نسب مرتفعة في نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، الإيرادات الضريبية، التحول الرقمي الضريبي، الإيرادات العامة، النظام الضريبي.

Taxes and their role in financing public revenues in Iraq for the period (2004-2025) (An analytical and prospective study in light of heading towards digital tax transformation).

Lecturer Dr. .Hussein Ali Kaittan Al-Tameemi

Abstract :

The objectives of this research include the identification of the mechanism that can be utilized to improve the efficiency of the Iraqi tax system by raising the level of its tax revenues. In addition, this research seeks to examine the trend of tax revenue in Iraq during the period 2004-2025, as well as to examine the impact of automation on tax revenue. This study used both the descriptive and analytical approach, in addition to the prospective approach. There are several findings made in this study. Some of these are: The Iraqi government did not succeed in raising the level of tax revenue; rather, the share of tax revenue in the total government revenue decreased, reaching an average of 3.6%. Which means that Iraq has not paid much attention to its tax system because of the difficulties and problems associated with it in terms of economics, administration, legislation, and regulation. Among the biggest ones are the dependency on oil revenues, the prevalence of the shadow economy, ineffective tax administration, high level of tax evasion, poor tax culture, administrative corruption, inefficiency of legislative, judicial, and executive authorities, rigidity of the tax system, traditionalism of the system itself, and the failure to implement digital transformation in tax administrations. The study revealed that the percentage of tax revenue in public revenue increased slightly in 2021, which is due to the resolution of the Iraqi Council of Representatives at the end of 2020 to digitalize the tax system. The most important recommendations made by the study are: Tax laws have to be reformed and structured so that there would be provisions for digital taxes. This will lead to an improvement in the quality of service offered to taxpayers, leading to compliance, reducing tax evasion, and expanding the tax base for increased tax collection. In addition, if the Iraqi government is to move ahead in its efforts towards the digital transformation of its tax systems, it needs to make investments in the ICT industry. Lastly, Iraq has to emulate what has been done by countries such as UAE, Saudi Arabia, and Egypt, where there are very high ratios of tax revenue to total revenue.

Key words: Iraqi economy ,tax revenues, digital tax transformation, Public revenues ,Tax system.

جهة الانتساب
كلية الإدارة والاقتصاد/
جامعة واسط / العراق

Affiliation
College of
Administration and
Economics / University
of Wasit / Iraq

E-mail
hgetan@uowasit.edu.iq

Affiliation author
College of
Administration and
Economics
/University of Wasit
/Iraq

E-mail
hgetan@uowasit.edu.iq

المقدمة:

تعد الضرائب احدى مصادر الإيرادات العامة للدولة وأداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية فضلاً عن الهدف المالي، إذ تحتاج كل دولة الى زيادة الحصيلة الضريبية لتتمكن من القيام بواجباتها من خلال فرض الضرائب. وبذلك تحتل الإيرادات ومكوناتها وأساليب تحصيلها أهمية بالغة في تمويل الموازنة العامة للدولة، فهي تسهم في تغطية النفقات العامة. إن النظام الضريبي في العراق يعاني من عدة مشاكل أدت الى انخفاض الإيرادات الضريبية، ولعل السبب الأهم هو ضعف الإدارة الضريبية، والفساد المنتشر في دوائرها، وكثرة التعديلات التي طرأت على التشريع الضريبي وكثرة الاعفاءات الممنوحة من الضرائب، وافتقار التشريع الضريبي العراقي إلى آليات للتحديث المستمر لمواكبة التطورات المختلفة، فضلاً عن عدم الالتزام بتنفيذ نصوص القوانين الضريبية، وغياب العقوبات الرادعة وانخفاض الوعي الضريبي في المجتمع (مطلبك، نصر الله، 2024 : 219).

أن واقع الاقتصاد العراقي يشير إلى اختلال هيكل مزمّن، إذ اتسمت المالية العامة بالاعتماد شبه الكامل على ريع الصادرات النفطية لتمويل النفقات العامة الجارية والاستثمارية. هذا الاعتماد المفرط جعل الاقتصاد العراقي عرضة مستمرة للصدمات الخارجية المتأتية من تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما نتج عنه عجوزات متكررة في الموازنات العامة وتنامي الدين العام. وفي المقابل، وعلى الرغم من اتساع الوعاء الضريبي وتعدد الأنشطة الاقتصادية، ظلت مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة متدنية جداً ولا تتناسب مع الطاقات الضريبية الكامنة في الاقتصاد الوطني، ومع التطور التكنولوجي الهائل ودخول عصر الثورة الصناعية الرابعة، وتنامي الاقتصاد الرقمي ظهرت العديد من التحديات امام الانظمة الضريبية القائمة عند التوجه لإخضاع المعاملات الرقمية للضريبة ، ومنذ عام 2004 سعت الحكومات العراقية إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية بهدف تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط، وكان إصلاح النظام الضريبي أحد أهم محاور تلك الإصلاحات. ومع التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبغية زيادة نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة وظهر مفهوم التحول الرقمي الضريبي توجّهت الحكومة العراقية نحو تفعيل الحوكمة الإلكترونية وإطلاق المنصات الرقمية واتمّت الدوائر الإيرادية لذا برز التحول الرقمي كضرورة حتمية وأداة إنقاذ للمالية العامة. إن الانتقال بالإدارة الضريبية من الأنماط الورقية التقليدية إلى الأنظمة الذكية والمنصات الإلكترونية ليس مجرد ترف تكنولوجي، بل هو إعادة هندسة شاملة للعمليات المالية تهدف للحد من التهرب الضريبي وتعظيم الإيرادات وتنمية الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الشفافية، وحصر الأوعية الضريبية بدقة، وتقليل كلف التحصيل، والحد من قنوات الفساد الإداري والمالي من خلال تقليل التماس المباشر بين المكلف والموظف الضريبي.

وجاء هذا البحث ليتناول دور الضريبة في تمويل الإيرادات العامة في العراق فضلاً عن التعرف على دور التحول الرقمي الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية في بعض الدول التي ادخلت الأتمتة وتوجّهت نحو التحول الرقمي في النظام الضريبي . كما تم اجراء مقارنة لهذه الدول قبل وبعد التحول الرقمي الضريبي ، وبغية زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق الاستدامة المالية، لابد من التوجه نحو التحول الرقمي الضريبي وادخال التكنولوجيا الحديثة، ويتحقق هذا التوجه من خلال زيادة الانفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بأنه يتناول موضوع يمس صلب التوجهات الحالية للحكومة العراقية في تفعيل الأتمتة والحوكمة الإلكترونية. ومن ثم فإن البحث يقدم لأصحاب القرار في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب توصيات تساعد في اتخاذ الاجراءات ورسم السياسات الكفيلة لزيادة نسبة الإيرادات الضريبية. كما تكمن أهمية البحث لمواكبة التطورات الحديثة في الانظمة الضريبية لبعض تجارب الدول الناجحة ، لتعزيز كفاءة وفعالية النظام الضريبي العراقي عن طريق استخدام اليات التحول الرقمي الضريبي.

ثانياً: مشكلة البحث:

بالرغم من اتساع حجم الأنشطة الاقتصادية وتنوع الأوعية الضريبية المتاحة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2025)، إلا أن مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة بقيت متدنية جداً (لا تتعدى نسباً ضئيلة مقارنة بالإيرادات النفطية). هذا الخلل الهيكلي جعل الموازنة ريعية بامتياز وعرضة للصدمات الخارجية. وتكمن المشكلة الأساسية في سيادة الآليات التقليدية (الورقية) في التحصيل في ظل المنتجات والخدمات غير الملموسة مادياً والتي يصعب تحديد قيمتها وقيمة الضريبة التي تفرض عليها ، وتقشي الفساد الإداري والمالي، وضخامة ظاهرة التهرب الضريبي، مما أدى إلى حدوث "فجوة ضريبية" هائلة بين ما يُجبى فعلياً وما ينبغي جباؤه. ومن هنا يبرز التساؤل الآتي:

((مدى قدرة التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي وأتمتة الإدارة الضريبية في ردم هذه الفجوة وتعظيم الإيرادات الاستشرافية لتمويل الموازنة)).

ثالثاً: فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها ان توجه الحكومة العراقية لتبني استراتيجية شاملة للتحول الرقمي وأتمتة الإجراءات بالهيئة العامة للضرائب يؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي، اذا ما تم تجاوز تحديات هذا التحول.

رابعاً: اهداف البحث:

يسعى البحث بشكل رئيس إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على مفهوم التحول الرقمي الضريبي ودوره في زيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.
- 2- تحليل مسار الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2025)، وبيان حصيلتها بعد ادخال الأتمتة.
- 3- استعراض تجارب بعض الدول التي نجحت في زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة الأتمتة والتوجه نحو التحول الرقمي في النظام الضريبي.
- 4- تحليل واقع النظام الضريبي العراقي وتشخيص التحديات التي تعيق تطوره.
- 5- وضع خارطة طريق وتوصيات إجرائية قابلة للتطبيق تسهم في تسريع الرقمنة الضريبية والحد من التهرب، بما يضمن تعزيز الاستدامة المالية للموازنة العامة في العراق.
- 6- بيان الآليات المقترحة ولاسيما ادخال الأتمتة والتحول الرقمي الضريبي لتعزيز كفاءة النظام الضريبي بهدف زيادة الإيرادات الضريبية في العراق.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي والاستشرافي .

سادساً: حدود البحث:

- 1- الحدود المكانية : العراق .
- 2- الحدود الزمانية : المدة (2004-2025).

سابعاً: الفجوة البحثية:

بالرغم من تعدد البحوث التي تطرقت الى دور الضرائب في تمويل الإيرادات العامة في العراق، إلا أن أكثرها ركز على تحليل مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة أو تشخيص المشاكل التقليدية التي تواجه النظام الضريبي، كما اعتمدت هذه البحوث تحليلاً تاريخياً دون التوسع في استشراف مستقبل الإيرادات الضريبية في ظل التحول الرقمي. وبالمقابل، يُفتقر العراق الى دراسات حديثة تجمع بين تحليل دور الضرائب في تعزيز الإيرادات العامة وتقييم أثر التحول الرقمي الضريبي في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي وتعظيم الحصيلة الضريبية، مع تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الإيرادات الضريبية في العراق خلال مرحلة التحول الرقمي. ومن هنا يسعى هذا البحث الى سد هذه الفجوة من خلال تحليل واقع الإيرادات الضريبية في العراق، وبيان مدى قدرة التحول الرقمي الضريبي على تعزيز كفاءة النظام الضريبي وتنويع مصادر

الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وصولاً إلى تقديم رؤية مستقبلية تدعم صانع القرار في تطوير السياسة الضريبية.

ثامناً: هيكلية البحث: بغية اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافه تم تقسيمه الى المباحث الآتية:

المبحث الاول : الاطار النظري للضرائب والتحول الرقمي.

المبحث الثاني : تحليل مسار الإيرادات الضريبية في العراق ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للمدة (2004-2025) .

المبحث الثالث : استشراف دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

المبحث الاول : الاطار النظري للضرائب والتحول الرقمي.

المطلب الاول : الاطار النظري للضرائب .

اولاً: مفهوم وتعريف الضريبة .

تمثل الضريبة احدى المصادر الرئيسة لإيرادات الدولة التي تستعين بها بوصفها وسيلة لإشباع الحاجات العامة، إذ تمارس الحكومة أنشطة مختلفة على وفق خطط وبرامج معينة ولذلك تكون بحاجة الى اموال لتمويل تلك الأنشطة وتقع على الحكومات مسؤوليات اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، خدمية ، وغيرها من الأمور التي تتطلب القيام بواجباتها في الاتجاهات المختلفة، لذا فهي بحاجة الى اموال لتغطية نفقاتها ولا بد من ان تكون لها إيرادات عامة ومن مصادر متعددة، ومن هذه الإيرادات ما تحصل عليه من الضرائب التي عُدت من اهم مصادر التمويل. ولقد ازدادت اهمية الضرائب في العقود الاخيرة لا لكونها مصدراً للمزيد من الإيرادات وانما لكونها اداة من ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتنفيذ سياستها وتحقيق اهدافها (علي ، 2017 : 24-25).

لم يكن مفهوم الضريبة معروفاً بمعناه الحالي منذ زمن بعيد بل يرجع إلى وقت قريب، فالضريبة مرت بتطورات جذرية نتيجة تطور دور الدولة ووظائفها، فقد كانت عبارة عن جزية وتطورت إلى منحة ثم إلى واجب ومنها إلى ضريبة قائمة على الجبر والإلزام ، ويمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة مالية تقوم الدولة عن طريق هيئاتها العامة بجبايتها من المكلفين بصورة إجبارية، وعلى وفق قوانين وتشريعات خاصة، وبلا مقابل مباشر، إسهاماً منهم في تغطية نفقات الدولة المختلفة ولتحقيق أهداف الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية (محمود ، العبيدي ، 2019 : 162).

كما تعرف بانها فريضة مالية نقدية والتي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف النابعة من فلسفتها السياسية (راضي ، سلمان ، 2024 : 127).

ويمكن تعريفها ايضاً بانها فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبراً وبصورة نهائية، بدون مقابل، وتستخدمها لتغطية نفقاتها والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية العامة للدولة ، وتستخدم الضريبة في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، بفرض الضرائب التصاعدية التي تصيب أساساً أصحاب الدخل المرتفعة، أو أن تشجع على الزواج أو زيادة النسل بتقرير إعفاءات ضريبية للأعباء العائلية تخفض من الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة للممول الأعزب، كما يمكن أن تساعد الضريبة في الحد من البطالة عن طريق تقرير مزايا ضريبية للمنشآت أو الشركات كثيفة العمالة أو التي توظف عدداً معيناً من العمال وتختلف توجهات النظريات الفكرية الاقتصادية في النظر للضريبة فالمدرسة الكلاسيكية ترى حيادية للدولة وبالتالي فان فرض الضريبة لتمويل النفقات العامة، فيما ترى المدرسة الكينزية في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في الطلب الاستهلاكي عن طريق السياسة الضريبية، بمعنى أن تفرض الدولة ضريبة عالية على ذوي الدخل المرتفعة وتخفيض الضريبة على ذوي الدخل المنخفضة، وتستطيع الدولة أن تشجع الاستثمارات عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية على المؤسسات الاستثمارية (عداي ، خطاب ، 2024 : 60).

ثانياً: أهداف الضريبة.

ان الاهداف التي تسعى الضريبة الى تحقيقها تتمثل بالاتي:

1- الأهداف المالية : تقتصر هدف الضريبة في ظل الدولة الحارسة التقليدية بالحصول على الأموال اللازمة لتمويل النفقات العامة، دون أن يكون لهذه الأموال غرض معين كتوجيه الاقتصاد أو الاستثمار مثلاً بمعنى أن المالية العامة حيادية، ولتحقيق الغرض المالي يجب توافر عدة شروط تتلخص في :

أ- وفرة الحصيلة الإنتاجية الصافية بعد خصم نفقات التحصيل.

ب - ثبات الحصيلة الضريبية: من خلال عدم تأثرها بالتغيرات التي تطرأ في مستوى النشاط الاقتصادي.

ت - مرونة الضريبة: وتعني تزداد وتنخفض الضريبة وفقاً للظروف الاقتصادية.

ث - حياد الضريبة: ويقصد به ان يكون هدفها مقتصر على الغرض المالي البحت دون أن تؤثر على الأفراد أو المكلفين ودون التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد خرجت الضريبة عن حيادها بعد أن تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الحديثة المتدخلة بحيث انتقلت الضريبة من دور الضريبة الحيادية إلى الضريبة الوظيفية التي أصبح لها دوراً تدخلياً غير حيادي بحيث أصبحت الدولة في العصر الحديث تتدخل في الحياة الاقتصادية ومن ثم أصبح للضريبة إلى جانب الغرض المالي، أغراضاً اجتماعية واقتصادية وسياسية (<https://ns1.almerja.com/more.php?idm=98813>).

2 - الأهداف الاقتصادية: اتخذت من الضريبة أداة لدعم الصناعة الوطنية باتباع سياسة الحماية الكمركية بفرض معدل ضريبة مرتفع على السلع الأجنبية المستوردة من الخارج والتي يوجد ما يمثلها من السلع الوطنية من أجل تمكن السع الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، كما انها تتخذ أداة لتوجيه الاستثمار في المجال الذي ترغب به الدولة. او تتخذ الدول من الضريبة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لمعالجة الركود الاقتصادي او التضخم.

3- الاهداف الاجتماعية : فهي تعمل على:

أ- اعادة توزيع الدخل بين المواطنين.

ب - الحد من بعض العادات السيئة او غير المرغوب بها في المجتمع.

ت - تنظيم النسل في المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية (عبد ، 2024 : 195-196).

4- الأهداف السياسية: تستخدم في الداخل كأداة لمحاربة الطبقية الاجتماعية، كما أنه تم استخدام الضريبة كأداة من أدوات السياسة الخارجية وذلك لتقييد أو تسهيل عملية التجارة مع بعض الدول، ويتم ذلك عن طريق فرض رسوم كمركية عالية على بعض السلع المستوردة من دول معينة في حالة الرغبة في الحد من التجارة مع هذه الدولة أو القيام بخفض الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة من هذه الدولة في حال الرغبة بزيادة التعاون التجاري معها وذلك تحقيقاً لأغراض سياسية (محزري ، 2003 : 201-202).

ثالثاً: انواع الضرائب.

تقسم الضرائب الى نوعين رئيسيين نذكرهما و كالآتي (عزب ، الصفار ، 2024 : 22):

1- الضرائب المباشرة: وهي تلك الضرائب التي يدفعها المكلف بصورة مباشرة للحكومة ولا يتم خصم هذه الضرائب ودفعها نيابة عن المكلف اذ إنها مفروضة على الأشخاص والمنظمات بطريقة مباشرة من الحكومة و أن المكلف يدفع هذا الالتزام الضريبي عن ذاته ولا يمكن تحويله إلى أي كيان آخر للدفع أي لا يستطيع نقل عبئها الى غيره ، وتأخذ بنظر الاعتبار الحالة الاجتماعية والمالية للمكلف وهي اكثر تحقيقاً للعدالة والمساواة . ومن الأمثلة الرئيسة للضرائب المباشرة هي ضريبة الدخل وضريبة راس المال وضريبة التركات.

2- الضرائب غير المباشرة: وهي تلك الضرائب التي تفرض على واقعة التداول والانفاق، او هي الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة بمناسبة تداول راس المال او انفاقه او اي واقعة انفاقية اخرى مثل(الضرائب الكمركية والضرائب على الانتاج والضرائب على المبيعات) وتعد الضرائب غير المباشرة ضرائب يتم فرضها على المعاملات بغض النظر عن ظروف المشتري أو البائع. اي هي ضرائب يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئها الى شخص اخر وتتميز بسهولة الجباية وكثرة حصيلتها.

المطلب الثاني : الاطار النظري للتحويل الرقمي الضريبي.

اولاً: مفهوم التحويل الرقمي الضريبي.

اختلف مفهوم التحويل الرقمي ليشمل العديد من المعاني وذلك لاختلاف وجهات النظر للكتاب والباحثين اذ يرى البعض بانه أسلوب شامل للتغيير في الممارسات للأعمال والأنشطة والعمليات وأسلوب العمل بواسطة استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة وذلك لتحسين الأداء وجودة الخدمات المقدمة عن طريق مجموعة من الخطوات تبدأ وتنفذ بوسائل الكترونية. اذ يسمح استخدام التقنيات الرقمية في إدارة الضرائب باتباع طريقة مبتكرة لتطويرها ، مما يجعلها ملائمة لدافعي الضرائب ويقلل من المخاطر الضريبية للدولة (احمد ، عليه ، 2025 : 335).

كما يشير الى التغيرات الحديثة التي يحدثها استخدام التكنولوجيا الجديدة بشكل كبير حول كيفية تنفيذ العمليات والمعاملات المالية والتفاعل معها، والتحول الرقمي هو انتقال المنشآت من التعامل بالمستندات الورقية الى الاعتماد على التقنيات الرقمية وذلك كابتكار جديد يقدم منتجات وخدمات للجمهور توفر لهم الوقت والجهد. واصبح للتحويل الرقمي تأثير واضح ليس فقط على النظم الاقتصادية والمنشآت، لكنه بشكل متزايد على حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام، وأن التحول الرقمي غير نماذج الاعمال القائمة مما أدى الى تغير سلوك المستخدمين بشكل جوهري وكذلك غير الضغوط على المنشآت التقليدية، وتعطيل العديد من الأسواق في ظل وصول المستهلكين إلى العشرات من القنوات الإعلامية الرقمية والتواصل بدون عناء مع الشركات والمستهلكين الاخرين والمرور بشكل سريع عبر عدد كبير من النقاط التي تتم باللمس في رحلة العميل الرقمية (ابو العينين ، 2023 : 220-221).

يعيش العالم اليوم ثورة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقد أحدثت هذه الثورة تغييرات جوهريّة في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها حيث أحدثت بشكل مباشر إلى تغيير أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية مما أنتج نوعاً جديداً من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي وانعكس تأثيره بشكل إيجابي على المجتمع في العموم، لذلك نجد أن الاقتصاد أصبح يتجه أكثر فأكثر نحو الاقتصاد الجديد المبني على استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، لذا أصبحت التحولات الرقمية ضرورة ملحة ومهمة في أنحاء العالم وعليه ضرورة تبني الشركات للأنظمة الرقمية لكونها تساهم في المحافظة على البيانات والمعلومات التي تستخدمها الشركات لغرض تحقيق أهدافها ويعود ذلك وبشكل أساسي إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات ، ويستخدم التحول الرقمي كونه مصطلح شامل لوصف ترقيات متعددة داخل الشركات لكن يمكن أن يكون له تأثير على عدد من الأجزاء المختلفة من العمل. وبعد التحول الرقمي استراتيجية تتعهد بها الشركات لدمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب عملياتها مما يؤدي إلى تغييرات كبيرة في كيفية عملها وينطوي هذا التحول على الاستفادة من تحليل البيانات لدفع الابتكار وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتؤدي الأتمتة من خلال تقنيات العمليات الرقمية دوراً حاسماً في تبسيط العمليات وتحسين الدقة (خلف ، 2026 : 288).

ويشير مفهوم التحويل الرقمي الضريبي الى أنه عملية ادخال تقنيات حديثة في الإدارة الضريبية تسعى إلى تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة وكذلك تنفيذ اجراءات التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة على المكلفين بفعالية، والميزة في هذا التحول هو تقديم الخدمات عبر منصات رقمية على سبيل المثال (التقديم الالكتروني والدفع الالكتروني والتسجيل الالكتروني ورسوم الطوابع الالكترونية والايرصال الالكتروني وشهادة الامتثال الضريبي (Daniel & Esther, 2019:54).

وبناءً على ما تقدم يعد التحول الرقمي الضريبي تقنية حكومية حديثة تم التوجه الى استحداثها لتحقيق احتياج كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، فهي تهدف إلى تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي وجعل إجراءات تنفيذ مهام الإدارة الضريبية بسهولة وأكثر فعالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقديم خدمات للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية وتتوافق مع احتياجاتهم (بوشملة، سليمان، 2023 : 201).

ثانياً: اهداف التحول الرقمي الضريبي.

هناك مجموعة من الأهداف الأساسية لعملية التحول الرقمي الضريبي تتمثل بالآتي (احمد، عليوه، 2025 :

335):

- 1- بناء نظام رقمي مترابط ومتكامل لرفع كفاءة منظومة الضرائب بما يضمن حصر المجتمع الضريبي بشكل دقيق.
- 2- توحيد الإجراءات ورقمنتها لتيسيرها على المتعاملين مع دائرة الضريبة بما يضمن خلق منظومة ضريبية تشجع وتحفز الاستثمار.
- 3- إعداد قواعد بيانات حديثة تقوم على تقديم أفضل لتنظيم البيانات وربطها مع عمليات اتخاذ القرار.
- 4- ضمانة استدامة مصادر التمويل للموازنة العامة للدولة مع زيادة موارد الحصيلة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، ومحاربة الفساد.
- 5- بناء جسور الثقة بين كل من الممولين والمتعاملين ومنظومة الضرائب مع نشر ثقافة الوعي الضريبي والالتزام الطوعي في المجتمع.

ثالثاً: أهمية التحول الرقمي الضريبي.

تكمن أهمية التحول الرقمي الضريبي في الفوائد العديدة التي يجلبها لكل من الحكومات والمكلفين بالضرائب إذ تشكل رقمنة التحصيل الضريبي ركيزة أساسية بهدف توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل، التي أصبحت تمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوي الإيرادات الضريبية بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونياً في بعض الدول ومن بين أبرز هذه الفوائد(والي وآخرون، 2024 : 3-4):

- 1- **تحسين الكفاءة الإدارية :** يساعد التحول الرقمي في تقليل الإجراءات البيروقراطية المعقدة، مما يتيح للإدارات الضريبية العمل بشكل أسرع وأكثر فعالية في معالجة الإقرارات الضريبية وتحليل البيانات.
- 2- **تبسيط العمليات للمكلفين بالضرائب:** من خلال تقديم الإقرارات الضريبية والدفع إلكترونياً، تصبح العمليات أسهل وأقل تعقيداً، مما يشجع الامتثال الضريبي ويقلل من فرص الأخطاء.
- 3- **زيادة الشفافية الرقمنة :** تسهم في تحسين الشفافية في العمليات الضريبية من خلال توفير سجلات إلكترونية دقيقة يمكن مراجعتها بسهولة مما يقلل من التهرب الضريبي والتلاعب.
- 4- **تحصيل الضرائب بشكل أسرع بفضل أنظمة الدفع الإلكتروني:** يمكن للحكومات تحصيل الضرائب بشكل أسرع مما يسهم في تحسين التدفق النقدي للحكومة.
- 5- **توسيع القاعدة الضريبية:** ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار (التصريح) الضريبي والامتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية، على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة (50%) في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة.

رابعاً: تحديات التحول الرقمي الضريبي.

وتتمثل أبرز تحديات التحول الرقمي الضريبي بالآتي (رزاق وآخرون ، 2025 : 885) :

- 1- **الفجوة الرقمية :** ضمان قدرة جميع دافعي الضرائب، بغض النظر عن كفاءتهم التكنولوجية، على الوصول إلى الخدمات الضريبية الرقمية والاستفادة منها.
- 2 **مخاطر الأمن السيبراني:** حماية معلومات دافعي الضرائب الحساسة من التهديدات السيبرانية واختراقات البيانات.
- 3- **مقاومة التغيير :** التغلب على مقاومة كل من دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب الذين قد اعتادوا على العمليات التقليدية.
- 4- **تكاليف الاستثمار الأولية:** قد تكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتطوير وتنفيذ أنظمة ضريبية رقمية.
- 5- **جودة البيانات ودقتها:** لضمان جودة ودقة البيانات المستخدمة لأغراض إدارة الضرائب
- 6- **الافتقار إلى التوحيد القياسي:** معالجة الافتقار إلى التوحيد القياسي في العمليات الضريبية وتنسيقات البيانات عبر ولايات قضائية مختلفة.
- 7- **مخاوف الخصوصية :** معالجة المخاوف المتعلقة بخصوصية معلومات دافعي الضرائب التي يتم جمعها ومعالجتها من خلال الأنظمة الرقمية.
- خامساً: متطلبات التحول الرقمي في القطاع الضريبي.**
- هناك عدة عوامل تؤثر في نجاح التحول الرقمي في القطاع الضريبي وتطبيقه بفعالية، وهذه العوامل تشمل:
- 1- **البنية التحتية التكنولوجية:** تحتاج رقمنة الضرائب إلى بنية تحتية قوية تشمل: شبكة إنترنت موثوقة ،أنظمة معلومات متطورة، وأدوات لتحليل البيانات غياب أو ضعف البنية التحتية يمكن أن يعيق تنفيذ الرقمنة بشكل كامل.
- 2- **الإطار القانوني والتنظيمي:** ينبغي أن يكون هناك تشريعات وقوانين واضحة تدعم التحول الرقمي في النظام الضريبي، هذه القوانين ينبغي أن تغطي جوانب مثل الحماية القانونية للبيانات الشخصية وضمان حقوق المكلفين بالضرائب.
- 3- **الوعي الضريبي التكنولوجي:** الوعي الضريبي هو الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية إزاء المجتمع والدولة، وكلما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع كلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة، فيزداد إقبالهم على دفع الضرائب ،مختارين ولهذا الوعي قيمته الكبرى في ميدان الضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل، وكذلك مستوى وعي المكلفين بالضرائب (أفراد وشركات) بالتكنولوجيا يلعب دوراً مهماً، وفي حال غياب الفهم الكافي للتعامل مع الأنظمة الرقمية، قد تكون هناك صعوبة في تبني الرقمنة بفعالية.
- 4- **الدعم الحكومي:** الرقمنة تتطلب دعماً سياسياً قوياً وإرادة من الحكومات لتبني التكنولوجيا وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير وتنفيذ الأنظمة الرقمية بشكل فعال.
- 5- **التكامل بين الجهات الحكومية:** ينبغي أن تكون هناك قدرة على التكامل والتواصل بين الإدارات والجهات المختلفة المسؤولة عن الضرائب حتى يتم جمع وتبادل البيانات بشكل فعال.
- 6- **التكلفة والاستثمار:** الرقمنة تتطلب استثمارات كبيرة في الأنظمة والتدريب والتطوير، الحكومات تحتاج إلى تخصيص الموارد المالية الكافية لتنفيذ الرقمنة بشكل صحيح.
- 7- **الثقافة المؤسسية :** التحول الرقمي يتطلب تغييرات في الثقافة المؤسسية داخل الإدارات الضريبية، بما في ذلك تعزيز الابتكار وتبني طرق عمل جديدة قائمة على التكنولوجيا.
- 8- **الامتثال والالتزام من المكلفين:** نجاح الرقمنة يعتمد على مدى التزام الأفراد والشركات بالتحول إلى الأنظمة الرقمية وتقديم إقراراتهم والدفع عبر المنصات الإلكترونية (والي وآخرون، 2024 : 4-5).
- 9- **البيانات الضخمة :** البيانات هي الركيزة الأساسية لعملية التحول الرقمي. لقد أوضح "سيربان Serban" في دراسته فكرة تعامل الشركات والمؤسسات في وقتنا الحاضر مع كميات كبيرة من البيانات، ليس فقط من أجل اتخاذ قرارات مهمة، بل لكي يتم التعامل بشكل صحيح مع هذه البيانات. كما يرى أن الشركات تحتاج إلى معرفة كيفية إدارة البيانات الضخمة لصالحها ولمواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات. لم يعد يُنظر إلى الاستثمار في

التكنولوجيا الرقمية على أنه يعطي ميزة تنافسية للمؤسسة فحسب، بل يعتبر معياراً ينبغي الاعتماد عليه لنجاح المؤسسة في التعامل مع ضخامة بياناتها.

10- الأمن السيبراني: مصطلح جاء من الكلمة اللاتينية "سايبير (Cyber)" والتي تعني فضاء المعلومات. ومن ثم فإنه يعني الأمن المرتبط بشبكات الإنترنت وكذلك بشبكة الاتصال. فهو مجموع الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية التي يتم استخدامها لمنع الاستخدام غير المصرح به وسوء الاستغلال، واستعادة المعلومات الإلكترونية ونظم المعلومات وتعزيز حماية سرية وخصوصية البيانات الشخصية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمستهلكين من مخاطر الفضاء السيبراني (تالي، بلعابد، 2024: 5).

وتجدر الإشارة الى ان توفر هذه العوامل بشكل متكامل، يمكن للرقمنة الضريبية أن تحقق أهدافها بكفاءة عالية وتحسن من النظام الضريبي بشكل عام.

المطلب الثالث: دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وزيادة حصيلته الإيرادات الضريبية.
أولاً: مفهوم النظام الضريبي.

في البدء وقبل توضيح دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية سوف نتعرف على ماهية النظام الضريبي. ان النظام الضريبي ظهر مع ظهور المجتمعات واختلف الدور الذي يؤديه من فترة زمنية الى اخرى، والنظام الضريبي هي مجموعة من الصور الفنية المختارة والمحددة للضرائب التي تتلائم مع الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع وتشكل معاً هيكلًا ضريبيًا متكاملًا ويعمل من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية بطريقة محددة وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عزب ، الصفار، 2024 : 21).

ويعد النظام الضريبي أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية ووسيلة من الوسائل التي يمكن أن يحل من خلالها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيتها؛ أيًا كان النظام الاقتصادي أو السياسي الذي يحكمه، لذلك فإن هذا التشريع ينبغي أن يأتي معبراً عن فلسفة الحكم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيه. ويعرف النظام الضريبي بأنه عبارة عن مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين، وهي تمثل أداة فعالة في يد الدولة لتحقيق الاهداف التي تصبوا اليها و يتاثر هذا النظام بالأوضاع الاقتصادية السياسية و الاجتماعية (المهاني، 2003: 261).

ثانياً: دور التحول الرقمي الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين كفاءة الادارة الضريبية.

ان التحول الرقمي في النظام الضريبي يعد خطوة استراتيجية من شأنها تحسين الكفاءة والشفافية في تحصيل الضرائب عالمياً. ويمكن أن يصبح النظام الضريبي أكثر دقة، ويقلل من مخاطر الاحتيال، ويعزز ثقة المكلفين بالضريبة ، وذلك من خلال استخدام التقنيات الرقمية مثل الأتمتة وتحليلات البيانات وتقنية سلسلة الكتل، كما يمكن تبسيط عملية دفع الضرائب، مما يزيد من امتثال دافعي الضرائب. ومع ذلك، يطرح هذا التحول أيضاً تحديات مثل الحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية، وتدريب الموارد البشرية، ومخاطر الأمن السيبراني التي يجب إدارتها بفعالية. فضلاً عن هناك حاجة إلى تعديلات تنظيمية وتنسيق دولي لمعالجة تعقيد الضرائب في العصر الرقمي. ومع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تزداد الحاجة لتبني التكنولوجيا الرقمية في النظام الضريبي. وتجدر الإشارة الى ان النظام الضريبي الفعال والعاقل والشفاف له دوراً استراتيجياً في التنمية الاقتصادية ورفاهية أي بلد ، ويضمن سير عملية إدارة الضرائب بسلاسة وسرعة وبتكلفة منخفضة لكل من الحكومة ودافعي الضرائب. وهذا لا يساعد الحكومة على تحصيل الإيرادات على النحو الأمثل فحسب، بل يقلل أيضاً من العبء البيروقراطي ويسهل على المكلفين الوفاء بالتزاماتهم الضريبية. (Andi,2025:360-361).

وتجدر الإشارة الى انه ينبغي التعرف على الضرائب الرقمية. اذ تشمل هذه الضرائب سياسات تستهدف على وجه التحديد الشركات التي تقدم منتجات أو خدمات من خلال الوسائل الرقمية باستخدام معدل ضريبي

خاص أو قاعدة ضريبية خاصة. وتشمل هذه السياسات التي توسع القواعد الحالية لضمان سياسة ضريبية محايدة تجاه جميع الشركات، كما هو الحال عندما توسع دولة ما ضريبة القيمة المضافة لتشمل الخدمات الرقمية. كما تشمل قواعد ضريبية خاصة بالشركات مصممة لتحديد متى تكون الشركة رقمية، ففي السنوات الأخيرة، بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم في تكييف أنظمتها الضريبية لمواكبة رقمنة الاقتصاد. وقد أدت هذه الجهود إلى تغييرات في ضرائب الاستهلاك وضرائب الشركات. ولضمان الحياد بين الشركات الرقمية وغير الرقمية، قامت العديد من الدول بتوسيع نطاق ضرائب القيمة المضافة/ ضرائب السلع والخدمات لتشمل الخدمات الرقمية. إذ أن معظم الشركات الرقمية الكبيرة هي شركات متعددة الجنسيات تحصل على إيرادات ضريبية من جميع أنحاء العالم. ومن المرجح أن تشكل نتائج النقاش حول الضرائب الرقمية المحلية والدولية لعقود قادمة. وسيكون تصميم هذه السياسات بناءً على مبادئ سليمة - البساطة والشفافية والحياد والاستقرار - أمراً ضرورياً لضمان قدرتها على مواجهة التحديات الناشئة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية سريعة التغير في هذا القرن **Bunn, and others, 2020: 1-41**.

ويُعد التحول الرقمي السبب الرئيس للتغييرات في النظام المالي الحديث، ولا سيما في مجال السياسة الضريبية، ويتضمن التحول الرقمي إدخال تقنيات جديدة في عملية إدارة الضرائب على جميع المستويات **(Rossikhina, and others, 2025: 249)**.

كما أن هناك مخاوف متزايدة بشأن عدم قدرة النظام الضريبي الدولي الحالي على استيعاب رقمنة الاقتصاد بشكل صحيح. بموجب قواعد الضرائب الدولية الحالية، تدفع الشركات متعددة الجنسيات عمومًا ضريبة دخل الشركات، ومع ذلك، يجادل البعض بأنه من خلال الاقتصاد الرقمي، تحصل الشركات (ضمنيًا) على دخل من المستخدمين في الخارج، ولكن بدون وجود مادي وكما لا تخضع لضريبة دخل الشركات في تلك الدولة الأجنبية. ولمعالجة هذه المخاوف بشأن عدم التوافق بين خلق القيمة وضرائب الشركات، فقد قررت عدة دول المضي قدمًا من جانب واحد في شكل مختلف من الضرائب الرقمية، ألا وهو ضرائب الخدمات الرقمية، كبديل لضرائب الشركات. فبدلاً من تكييف قواعد الضرائب الدولية الحالية لتحسين استيعاب الاقتصاد الرقمي، تفرض الدول ضرائب الخدمات الرقمية لفرض ضرائب على الشركات الكبيرة بناءً على إيراداتها المستمدة من خدمات رقمية معينة تُقدم للمستخدمين أو المستهلكين المحليين **(Bunn and others, 2020 : 16-31)**. والجدول (1) يوضح بعض دول العالم التي أعلنت عن تنفيذ ضرائب الخدمات الرقمية.

جدول (1): ضرائب الخدمات الرقمية المنفذة في بعض دول العالم

الدولة	معدل الضريبة	النطاق	الحد الأدنى للإيرادات العالمية	الحد الأدنى للإيرادات المحلية	الحالة
النمسا	5%	الإعلانات عبر الإنترنت	750 مليون يورو (840 مليون دولار أمريكي)	(25) مليون يورو (28) مليون دولار أمريكي	تم التنفيذ اعتباراً من يناير 2020
فرنسا	3%	توفير واجهة رقمية • خدمات إعلانية تعتمد على بيانات المستخدمين	750 مليون يورو (840 مليون دولار)	(25) مليون يورو (28) مليون دولار	تم التنفيذ اعتباراً من يناير 2019
الهند	6% و 2%	الإعلان عبر الإنترنت الخدمات • التجارة الإلكترونية المشغولون	(2) كرور روبية (284,000) دولار أمريكي	-----	تم التنفيذ في عام 2016 فرضت الهند ضريبة "المعادلة"، وهي ضريبة بنسبة 6% على إجمالي الإيرادات من خدمات الإعلان عبر الإنترنت التي تقدمها لشركات غير المقيمة؛ في أبريل

2020، تم توسيع نطاق ضريبة المعادلة لتشمل ضريبة بنسبة 2% على إيرادات مشغلي التجارة الإلكترونية غير المقيمين الذين لا يخضعون لضريبة المعادلة القائمة بنسبة 6%					
تم التنفيذ اعتباراً من يناير 2020	(5.5) مليون يورو (6) ملايين دولار	(750) مليون يورو (840) مليون دولار	الإعلان على واجهة رقمية • واجهة رقمية متعددة الأطراف تتيح للمستخدمين شراء وبيع السلع والخدمات • نقل بيانات المستخدمين الناتجة عن استخدام واجهة رقمية	3%	إيطاليا
تم التنفيذ اعتباراً من مارس 2020، ويمكن للرئيس تخفيض معدل ضريبة الخدمات الرقمية إلى 1% أو زيادته إلى 15%	(20) مليون ليرة تركية (4) ملايين دولار أمريكي	(750) مليون يورو (840) مليون دولار أمريكي	الخدمات الإلكترونية بما في ذلك الإعلانات، ومبيعات المحتوى، والخدمات المدفوعة على مواقع التواصل الاجتماعي	7.5%	تركيا
أعلنت حكومة المملكة المتحدة في قانون المالية لعام 2020 أن ضريبة الخدمات الرقمية دخلت التنفيذ في أبريل 2020	(25) مليون جنيه إسترليني (32) مليون دولار أمريكي	(500) مليون جنيه إسترليني (638) مليون دولار أمريكي	• منصات التواصل الاجتماعي • محرك بحث الإنترنت • سوق إلكتروني	2%	المملكة المتحدة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي :

1-Daniel Bunn. and others ,Digital Taxation Around the World, TAX FOUNDATION, Washington,2020, pp42-44.

يلحظ من الجدول (1) ان ضرائب الخدمات الرقمية تعد مصدراً جديداً هاماً لتمويل الموازنة العامة، كما تعد اداة رئيسة تحد من التهرب الضريبي عند التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، وعليه ينبغي التوجه الى اعتماد هذه الضرائب في الدول التي تعاني من نقص في تمويل الموازنة العامة من اجل القيام بأوجه الانفاق العام لتحقيق اهدافها النابعة من فلسفتها وفي جميع المجالات.

• دور التحول الرقمي الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية.

يشير التحول الرقمي إلى دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب المؤسسة، مما يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية عملها وتقديم القيمة. في سياق تحصيل الضرائب، وينطوي على الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتبسيط العمليات، وتعزيز الامتثال، وتحسين تقديم الخدمات لدافعي الضرائب. للتحول الرقمي العديد من الفوائد في زيادة الحصيلة الضريبية وكالاتي (Gavardovsky,2023:15):

1- تعزيز الكفاءة : يسمح التحول الرقمي بأتمتة المهام اليدوية، وتقليل الأخطاء وتمكين المعالجة الأسرع لمدفوعات الضرائب والعائدات.

2- امتثال أفضل : يمكن للأنظمة الرقمية تحسين دقة البيانات، وضمان الشفافية، وتمكين المراقبة في الوقت الفعلي للامتثال الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة تحصيل الإيرادات.

3- تحسين تجربة العملاء : من خلال توفير منصات عبر الإنترنت للمعاملات المتعلقة بالضرائب، يمكن لدافعي الضرائب الوصول إلى الخدمات بسهولة، مما يقلل العبء ويحسن الرضا.

• دور التحول الرقمي الضريبي في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية:

يُعد النظام الإداري الضريبي من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتساهم زيادة كفاءة النظام الضريبي ووضوحه في زيادة قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية بأقل تكلفة، فضلاً عن المساهمة في تحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يساهم في جذب الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وإن إحدى الآليات التي تساهم في زيادة تسهيل وتحسين الخدمات الضريبية وكفاءة النظام الضريبي هي رقمنة الضرائب. وتدل رقمنة الضرائب على التحول الرقمي لإدارة الضرائب الإدارية الإلكترونية، إذ إن رقمنة الضرائب جزء من الجهود الحكومية لتطبيق الحوكمة الرقمية في تقديم الخدمات، ودعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي فإن أهم مزايا الإدارة الإلكترونية تتمثل في زيادة الشفافية، وانخفاض تكاليف جمع الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يساهم في كفاءة وفاعلية النظام الضريبي، وتعزيز المساءلة التي ستساهم في انخفاض الفساد، ورفع المساواة الضريبية بين الشركات وخلق منافسة عادلة بين الشركات والقدرة على تبادل المعلومات، ومعرفة الوضع الضريبي والمالي لدافعي الضرائب. فالتحول الرقمي سوف يحقق مجموعة من الفوائد التي تنبؤ بالحصول الضريبية مما يساعد الإدارة على وضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية واتخاذ القرارات وفقاً لبيانات ذات ثقة ومصادقية بين الممول والإدارة الضريبية ومن أهم هذه المنافع المتوقع تحقيقها (محمود، 2024: 159-160):

- 1- امتلاك إدارة الضرائب لقاعدة بيانات سليمة ويتم تحديثها بصفة دورية والربط الشبكي بين الوحدات والهيئات المختلفة وبين الإدارة الضريبية يساعد على حصر الممولين الجدد وتتبع أعمالهم، كما يساعد هذا الربط في الحصول على بيانات في أقل وقت ممكن بأقل تكلفة
 - 2- الراحة حيث تقديم الإقرارات الإلكترونية من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة إلى زيارة المأموريات المختصة والانتظار في طوابير لتقديم إقراراتهم.
 - 3- يقلل من تكاليف الطباعة نماذج الإقرارات الضريبية الورقية وتكاليف نقلها حيث تحتاج الإقرارات اليدوية إلى كم هائل من الموارد البشرية كما يقلل تكاليف السفر على الممولين.
 - 4- يقلل من أخطاء العنصر البشري عند معالجة وتقرير بيانات الأقرار، وعلى استعادة جسور الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، وتحقيق العدالة واكتشاف التلاعب من قبل الممولين.
- المبحث الثاني : تحليل مسار الإيرادات الضريبية في العراق ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للمدة (2004-2025) .**

تعد الإيرادات العامة إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة المالية والتي تمثل المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع. ونتيجة لتطور دور الدولة وجعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي الاجتماعي لم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية (الأمن الدفاع القضاء) بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية مما أدى إلى تطور حجم الإيرادات العامة وإلى تعدد أنواعها، وإن الأهمية النسبية لكل نوع منها قد تغيرت تبعاً لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي. ولقد قسم المهتمون بالمالية العامة مصادر الإيرادات العامة إلى خمسة مصادر رئيسية هي: (إيرادات الدولة من املاكها، الرسوم، الضرائب، القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد) (طاقة، العزاوي، 2007: 75-76).

المطلب الأول: تحليل مسار الإيرادات الضريبية في العراق ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للمدة (2004-2025).

بالرغم من أن الدولة العراقية، منذ زمن بعيد تصدر القوانين والتشريعات المتعلقة بالضرائب، ولكن تعد مساهمة هذه الضرائب قليلة في تمويل الموازنة العامة في العراق، وذلك بسبب الاعتماد الرئيس في تمويل النفقات على النفط وإيراداته، بالإضافة إلى وجود المشاكل الاقتصادية، ووجود فساد في الإدارة الاقتصادية، وعدم كفاءتها، وانتشار الإشكالات الاجتماعية، وتلك المشاكل ليست وليدة يوم أو سنة، بل هي ناتجة عن تراكم سنوات الحرب والأزمة العراقية، وما سببته من نقص وشح في الموارد الداخلية وتدمير للبنية التحتية والبنى الرئيسة، مما

أدى إلى فشل النظام الضريبي في العراق وتعرضه للتهميش، وابتعاده عن مواكبة التطور العلمي، مما سبب تخلفه وتخبطه، وعدم قدرته على إنجاز أهدافه، فضلا عن اختلال معايير الإخضاع للضرائب، وضعف قدرته على مواكبة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاستجابة لها، وعدم جدارة الإدارة الضريبية، مع كثرة طرق التقدير الضريبي، وتعدد الإعفاءات الضريبية وكثرة سماحتها، والتزيلات المختلفة، واعتماده الأساسي على الضريبة غير المباشرة، وانتشار حالات التهرب الضريبي وتقبلها اجتماعياً، فضلا عن وجود العديد من العوائق التشريعية، والمشاكل الاجتماعية، والتحديات الإدارية، والحواجز الاقتصادية، تلك الأمور مجتمعة وغيرها أدت إلى ضعف النظام الضريبي العراقي.

ولكن بعد عام 2021 بدأت الإيرادات الضريبية بالزيادة، وذلك عن طريق اتباع عدة إجراءات وقرارات تهدف: إلى تبسيط عمليات الدفع، والتقليل من الروتين والبيروقراطية المنتشرة منذ زمن طويل، التي ساهمت الإدارات الاقتصادية السابقة لتعزيزها لعقود، بسبب مصالحها الخاصة والفساد المالي، ولكن لا تزال طرق جمع الضرائب طرق بدائية قديمة، مع العلم أن استخدام الرقمنة في النظام الإلكتروني يمكن له المساعدة في رفع مستوى التحصيل الضريبي، والحد من الفساد المنتشر، بدلا من الاعتماد على المستندات الورقية التقليدية (عبدي ، الصفار ، 2023: 296).

وللوقوف على واقع الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2025) ينبغي تتبع مسارها ، اذ يلحظ من الجدول (2) ان هذه الإيرادات لم تشهد تطور كبيرة بل سجلت ارتفاع طفيف في حصيلتها ولم تحقق الأرقام التي تسعى الحكومة العراقية الى تحقيقها ، ويعزى ذلك الى ربط الإيرادات العامة بالإيرادات النفطية كمصدر رئيس وأساسي وإهمال الإيرادات غير النفطية، فضلا عن معاناة النظام الضريبي من مجموعة من المشاكل انفة الذكر فضلاً عن كثرة التعديلات التي طرأت على التشريع الضريبي ، وافقار التشريع الضريبي العراقي إلى آليات للتحديث المستمر لمواكبة التطورات المختلفة، فضلا عن مشكلة عدم الالتزام بتنفيذ نصوص القوانين الضريبية، وأيضاً سبب غياب العقوبات الرادعة وانخفاض الوعي الضريبي في المجتمع. تنسم الإيرادات الضريبية بالضعف ولا تشكل سوى رقم صغير جدا اذا ما تم مقارنة بالإيرادات النفطية، بسبب عدم التنويع وضعف مرونة الجهاز الانتاجي وتخلف النظام الضريبي، وتجدر الإشارة الى ان الاستمرار في هذا النهج أدى الى حدوث مشاكل اقتصادية كبيرة ولاسيما في تمويل الموازنة العامة ، أي لم يهتم العراق بالنظام الضريبي نتيجة اعتماده على الإيرادات النفطية بشكل كبير.

اذ بلغت (160) مليار دينار في عام 2004 اما كنسبة من الإيرادات العامة فقد سجلت ما نسبته (0.5%) للعام نفسه وهذه نسبة المساهمة يحكم عليها بالانعدام في العرف المالي والاقتصادي ، اما النسبة الأكبر والتي تتجاوز (99%) فتمثلها الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة. اما في الاعوام اللاحقة شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاع طفيف ولم يلبي مستوى الطموح.

وذلك يعود الى الاحداث المتتالية التي مر بها العراق بداية من الحرب العراقية الايرانية ودخوله الكويت والعقوبات الاقتصادية المفروضة آنذاك وسقوط نظام الحكم عام 2003 ودخول الاحزاب السياسية وهيمنتها على الحكم وسيطرة عصابات داعش على ثلث مساحة العراق وغيرها من الاسباب التي شكلت عائقاً للتحول الإلكتروني في انظمتها، وكانت معظم دول العالم مشغولة آنذاك ولاسيما في العقود الاخيرة بالتطورات في الساحة التكنولوجية وكانت الدولة العراقية مشغولة بالنزاعات الداخلية والخارجية، ومما لاشك فيه قد أثر ذلك على مجريات العمل في المؤسسات كافة ولاسيما الضريبية منها (عزب ، الصفار ، 2024: 24-25).

ظلت الحكومة العراقية تعاني من مشكلة انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة، اذا ما تم مقارنتها مع دول اخرى، اذ وصل متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة الى اكثر من (50%) (كمصر) ، وتجدر الإشارة الى ان الاعوام التي تنخفض فيها اسعار النفط تتجه الحكومة العراقية للسعي بكل الطرق والاليات لزيادة الإيرادات غير النفطية ولاسيما الضريبية ، فنجد ارتفعت الى (3335) مليار دينار وكنسبة مساهمة ازدادت الى (6.0%) في عام 2009 بعدان كانت تبلغ (986) مليار دينار وكنسبة مساهمة

مسجلة (1.2%) في عام 2008، واستمرت بالتطور التدريجي والملاحظ الى ان بلغت (6298) مليار دينار وكنسبة مساهمة بلغت (8.1%) عام 2017 ، ويعزى ذلك الارتفاع الى توجه الحكومة لتوسيع القاعدة الضريبية وتقليل الإعفاءات الضريبية وإدخال ضرائب جديدة كضرائب تذاكر السفر والضريبة على بطاقات تعبئة الهاتف النقال وشبكة الانترنت ، فضلاً عن تقليل حالات التهرب الضريبي لتعويض النقص في الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط وسيطرة المجاميع الارهابية على الحقول النفطية، واستمرت بالارتفاع الملحوظ الى ان بلغت (5913) و (6002) و (6079) مليار دينار في الاعوام (2023)، (2024)، (2025) على التوالي. ويعزى ذلك الارتفاع الى توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الإعفاءات الضريبية وإدخال ضرائب جديدة والعمل على تحسين التحصيل الضريبي عن طريق تعزيز الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024 : 157).

كما يعزى ذلك الارتفاع الى تطبيق الرقمنة في بعض القطاعات الضريبية واستخدام التكنولوجيا الحديثة فيها وجاء هذه الاستجابة لقرار من مجلس النواب العراقي في اواخر عام 2020 بأتمتة النظام الضريبي ولاسيما الكمركية منها الى نهاية عام 2021 ، ويمكن للعراق الاستفادة من تجارب بعض الدول التي خاضت التجربة كمصر مثلاً وحققت نسب عالية في نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة ولتحقيق ذلك لابد تحول البنوك التجارية في العراق الى بنوك قائمة على التكنولوجيا الحديثة وتفعيل خدماتها في كافة المدن والمراكز التجارية الصغير والكبيرة لكي يتحقق تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي العراقي اذ يشير الكثير من الباحثين في هذا المجال ان التحول الى النظام الضريبي الرقمي يحتاج الى قاعدة بنكية إلكترونية والتي تسجل من خلالها جميع العمليات التجارية وفي جميع القطاعات والعمليات التي يقوم بها الافراد داخل الدولة وعند التحول في الأنظمة البنكية سيكون بالإمكان التحول الى النظام الضريبي الرقمي وهذه العملية سيوفر على الحكومة ودافعي الضرائب الكثير من الجهد والوقت اذ أنه بإمكان دافعي الضرائب دفع مستحقاتهم عن طريق الحسابات الالكترونية الموجودة لدى البنوك التجارية التي تقدم خدماتها إلكترونياً.

ويستطيع العراق تحقيق ما سبق ذكره في حالة السيادة الكاملة للقانون وعدم تدخل الاحزاب السياسية في هذه العملية وبمساعدة كافة الاطراف سوف يحقق معدلات اعلى للإيرادات الضريبية وزيادة نسبتها في الموازنة العامة للدولة و تنويع مصادر إيراداتها التي تعتمد حالياً وبنسبة عالية على النفط والتي قد يتناقص هذه الإيرادات مستقبلاً اما بسبب تناقص النفط المستخرج من العراق أو انخفاض قيمتها في الاسواق العالمية بسبب تحول الدول الى الطاقة المتجددة اذ نرى أن الحكومة تقوم بجباية الكثير من الإيرادات الضريبية لاسيما الكمركية منها والكثير من القطاعات المختلفة داخل الدول ولا يتم تسجيلها بالشكل الصحيح وتستولي عليها الاحزاب السياسية داخل العراق لعدم وجود السيادة الكاملة والفساد الاداري والمالي وعدم توفر الأتمتة في النظام الضريبي واعتماده على الانظمة التقليدية وعدم توفر نظام بنكي إلكتروني فعال ادى الى ضياع هذه الإيرادات ما بين دافعي الضرائب والجهات المعنية بجبايتها من حالات التسرب والاحتيايل والتهرب الضريبي، وينبغي تفعيل النظام البنكي بما يساعدها على زيادة إيراداتها الضريبية وتنويع مصادر الموازنة العامة للدولة لعدم وقوعها في العجز المتكرر ومحاولة الحكومة سد هذا العجز بفعل الديون الداخلية والخارجية والتي تزيد العبء على الحكومة من خلال دفع هذه الديون والفوائد المترتبة عليها (عزب، الصفار، 2024: 24-25).

وتأسيساً على ما تقدم يلحظ ان نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة قد ازدادت بعد ادخال الرقمنة في النظام الضريبي. وعليه فاذا ارادت الحكومة العراقية الارتفاع بالاقتصاد الرقمي عليها أن تقوم بالإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

جدول (2): الإيرادات الضريبية ونسبتها من اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004- 2025)

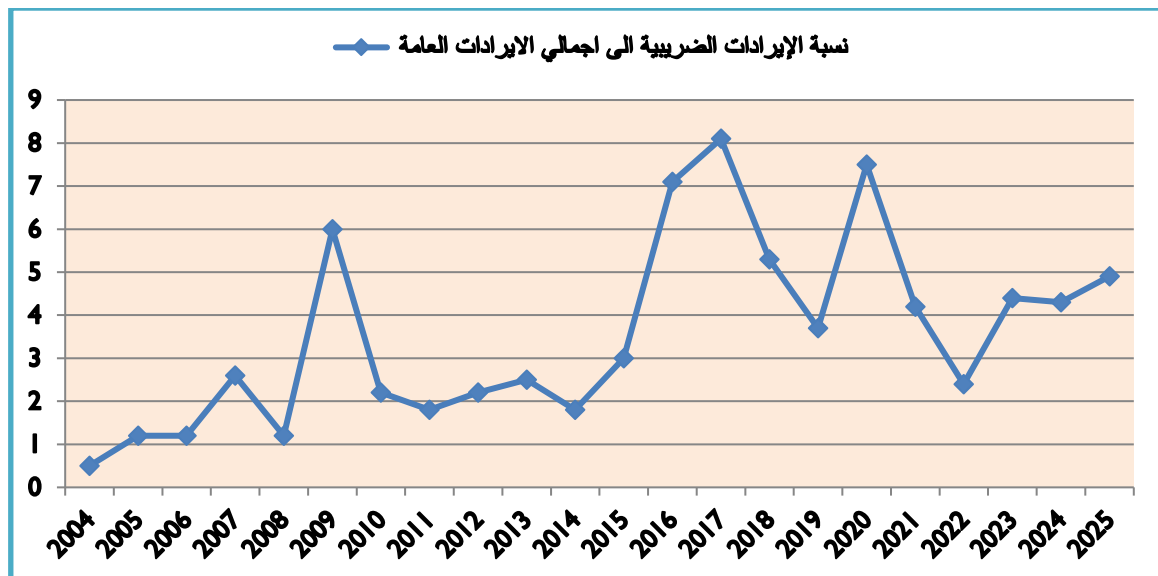
السنوات	الإيرادات الضريبية (مليار دينار)	اجمالي الإيرادات العامة (مليار دينار)	نسبة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات العامة (1/2)(%)
---------	-------------------------------------	--	---

	(2)	(1)	
0.5	32982	160	2004
1.2	40502	495	2005
1.2	49055	594	2006
2.6	54599	1398	2007
1.2	80252	986	2008
6.0	55209	3335	2009
2.2	69521	1532	2010
1.8	99998	1784	2011
2.2	119466	2633	2012
2.5	113767	2877	2013
1.8	105386	1885	2014
3.0	66470	2015	2015
7.1	54409	3862	2016
8.1	77335	6298	2017
5.3	106569	5686	2018
3.7	107566	4015	2019
7.5	63199	4718	2020
4.2	109081	4536	2021
2.4	161697	3911	2022
4.4	135681	5913	2023
4.3	140774	6002	2024
4.9	124185	6079	2025
3.6	-----	-----	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

1- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة , الموازنة العامة للعراق , سنوات متفرقة .
والشكل (1) يوضح نسبة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2025).

شكل (1): نسبة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2025)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

المطلب الثاني: واقع الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الإيرادات العامة في السعودية والامارات ومصر والعراق للمدة (2024-2010).

بغية التعرف على مساهمة التحول الضريبي الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية سوف نقوم باستعراض وتحليل الإيرادات الضريبية قبل وبعد التوجه نحو التحول الرقمي الضريبي في السعودية والامارات ومصر كونها دول توجهت منذ سنوات ليست بالبعيدة لاستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الأنظمة الضريبية وتطبيق الضرائب الرقمية لمواكبة رقمنة الاقتصاد. فضلا عن مقارنة الإيرادات الضريبية للدول انفة الذكر مع العراق الذي لم يشهد تحول رقمي شامل في الادارات الضريبية.

فيلحظ من الجدول (3): ان الإيرادات الضريبية في مصر شهدت تطور ايجابي وملحوظ اذ زادت الحصيلة الضريبية بعد عام 2019 وهي سنة التحول الرقمي الضريبي مقارنة بالمدة التي سبقتها ، ويعزى هذا التحسن والتطور الايجابي في زيادة الإيرادات الضريبية إلى المساهمة الكبيرة للتحول الرقمي الضريبي والذي انطلق منذ عام 2019 من خلال تسهيل المعاملات الضريبية المختلفة ومكافحة مصادر التهرب الضريبي فضلا عن توسيع القاعدة الضريبية. اذ يلحظ ان الإيرادات الضريبية في مصر قبل التحول الرقمي الضريبي بلغت (30.859) ، (31.519) ، (36.660) ، (35.581) مليون دولار ، اما كنسبة من الإيرادات العامة فقد سجلت ما نسبته (63.6%) ، (68.3%) ، (57.0%) ، (76.6) للأعوام 2010، 2012، 2014، 2018 على التوالي ، اما بعد التحول الرقمي فقد شهدت ارتفاع ملحوظ اذ بلغت (46.143) ، (52.986) ، (60.268) ، (48.780) ، (44.898) مليون دولار ، اما كنسبة من الإيرادات العامة فقد سجلت ما نسبته (75.4%) ، (75.0%) ، (69.1%) ، (80.5%) ، (64.0%) للأعوام 2020، 2021 ، 2022 ، 2023 ، 2024 على التوالي .

اما فيما يخص السعودية فقد تم ادخال الاتمة والتوجه نحو التحول الرقمي في النظام الضريبي منذ عام 2015 ، الامر الذي انعكس في زيادة الإيرادات الضريبية وانخفاض حالات التهرب الضريبي بعد عام التحول الرقمي(عزب ، الصفار، 2024 :25). فعند مقارنة قيم الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة ما قبل تطبيق التكنولوجيا والاتمة في النظام الضريبي وما بعدها يتبين لنا ان للتحول الرقمي في النظام الضريبي دور فعال في زيادة الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة، اذ يلحظ من الجدول (3) ان الإيرادات الضريبية في السعودية بلغت قبل التحول الرقمي في النظام الضريبي ما قيمته (12.491) ، (14.651) ، (17.125) ، (20.961) مليون دولار ، اما كنسبة من الإيرادات العامة فقد سجلت ما نسبته (6.3%) ، (4.9%) ، (5.3%) ، (7.6) للأعوام 2011، 2010، 2012، 2014 على التوالي، اما بعد التحول الرقمي فقد شهدت ارتفاع ملحوظ اذ بلغت (21.864) ، (60.369) ، (86.158) ، (101.474) مليون دولار ، اما كنسبة من الإيرادات

العامة فقد سجلت ما نسبته (15.8%)، (29.0%) ، (25.5%) ، (30.2%) للأعوام 2016، 2020 ، 2022 ، 2024 على التوالي .

اما فيما يخص الامارات فقد تم ادخال الاتمة والتوجه نحو التحول الرقمي في النظام الضريبي منذ عام 2017 ، الامر الذي انعكس في زيادة الايرادات الضريبية وانخفاض حالات التهرب الضريبي بعد عام التحول الرقمي (عزب ، الصفار، 2024 :25). فعند مقارنة قيم الايرادات الضريبية ونسبتها من الايرادات العامة ما قبل تطبيق التكنولوجيا والاتمة في النظام الضريبي وما بعدها يتبين لنا ان للتحول الرقمي في النظام الضريبي دور فعال في زيادة الايرادات الضريبية ونسبتها من الايرادات العامة ، اذ يلحظ من الجدول (3) ان الايرادات الضريبية في الامارات بلغت قبل التحول الرقمي في النظام الضريبي ما قيمته (5.621) ، (9.853) ، (10.661) مليون دولار، اما كنسبة من الايرادات العامة فقد سجلت ما نسبته (7.3%) ، (8.7%) ، (9.8%) للأعوام 2010، 2014، 2016 على التوالي، اما بعد التحول الرقمي فقد شهدت ارتفاع ملحوظ اذ بلغت (45.535) ، (62.230) ، (86.816) ، (99.758) مليون دولار، اما كنسبة من الايرادات العامة فقد سجلت ما نسبته (41.6%) ، (46.7%) ، (53.4%) ، (66.2%) للأعوام 2017، 2019 ، 2022 ، 2024 على التوالي.

اما فيما يتعلق بالعراق فيلحظ من الجدول (3) ان الايرادات الضريبية لم تشهد تطور كبير في العراق بل شهدت ارتفاع طفيف ولم يمثل تحسن وتطور جوهري ، بل شكلت ادنى حصيلة ونسبة من الايرادات العامة اذ ما تم مقارنتها مع الدول نفة الذكر، اذ بلغت (5.413) مليون دولار عام 2024 بعد ما كانت تبلغ (1.285) مليون دولار عام 2010 ، اما فيما يتعلق بنسبتها من الايرادات العامة فأنها تشكل نسبة متدنية جدا طيلة مدة البحث اذ سجلت ما نسبته (5.2%) عام 2024 ، بعد ما كانت تبلغ (2.1%) عام 2010.

جدول (3): الايرادات الضريبية ونسبتها الى الايرادات العامة في السعودية والامارات ومصر والعراق للفترة (2010-2024)

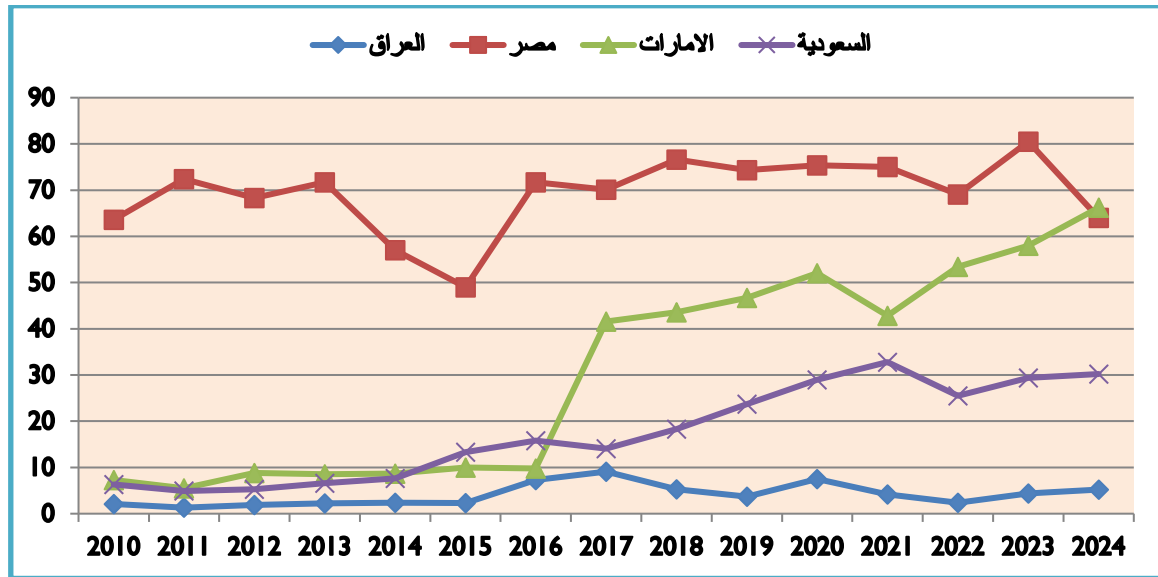
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة.

السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دولار)				نسبة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات العامة (%)			
	السعودية	الامارات	مصر	العراق	السعودية	الامارات	مصر	العراق
2010	12.491	5.621	30.859	1.285	6.3	7.3	63.6	2.1
2011	14.651	5.370	32.985	1.203	4.9	5.5	72.4	1.3
2012	17.125	9.133	31.519	1.982	5.3	8.8	68.3	1.9
2013	20.399	9.457	38.879	2.160	6.6	8.5	71.7	2.2
2014	20.961	9.853	36.660	2.167	7.6	8.7	57.0	2.4
2015	21.775	11.709	41.651	1.084	13.3	10.0	49.0	2.3
2016	21.863	10.661	34.879	3.293	15.8	9.8	71.7	7.3
2017	25.937	45.535	31.250	5.314	14.1	41.6	70.1	9.1
2018	44.267	56.658	35.581	4.807	18.3	43.6	76.6	5.3
2019	58.691	62.230	41.932	3.396	23.7	46.7	74.3	3.7
2020	60.369	55.292	46.143	3.958	29.0	52.0	75.4	7.5
2021	84.561	54.068	52.986	3.128	32.8	42.8	75.0	4.2
2022	86.158	86.816	60.268	2.698	25.5	53.4	69.1	2.4
2023	95.103	86.365	48.780	4.494	29.4	58.0	80.5	4.4
2024	101.474	99.758	44.898	5.413	30.2	66.2	64.0	5.2

والشكل (2) يوضح نسبة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات العامة في السعودية والامارات

ومصر والعراق للمدة (2010-2024).
شكل (2): نسبة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات العامة في السعودية والامارات
ومصر والعراق للمدة (2010-2024)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

وتأسيسا على ما تقدم نرى بان التوجه نحو التحول الرقمي في النظام الضريبي في السعودية والامارات ومصر ادى الى زيادة حصيله الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ وتقليل حالات التهرب الضريبي ومن ثم زيادة الإيرادات العامة اللازمة لقيام الدولة بتنفيذ خططها الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. اما فيما يخص العراق فتبين انخفاض نسبتها من الإيرادات العامة، الامر الذي انعكس في انخفاض حصيله الإيرادات الضريبية، وذلك بسبب التحديات والمشاكل الاقتصادية والإدارية والقانونية والتنظيمية التي يعاني منها النظام الضريبي واهمها الاعتماد الكبير على النفط وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف الادارة الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي وضعف الثقافة الضريبية وانتشار ظاهرة الفساد الاداري وضعف كفاءة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وعدم مرونة النظام الضريبي فضلا عن التأخر في ادخال الاتمته وتطبيق التحول الرقمي في الادارات الضريبية.

المبحث الثالث: استشراف دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.
المطلب الاول : تجارب دولية ناجحة في التحول الرقمي الضريبي (رقمنة الضرائب) وامكانية الاستفادة منها في العراق.

يمكن لتجارب الدول المتقدمة في التحول الرقمي الضريبي أن تقدم دروساً مفيدة جدا للعراق في تحقيق رقمنة القطاع الضريبي، ومن اهم هذه التجارب نذكر منها (والي وآخرون ، 2024 : 10-11):

1- تجربة إستونيا: تُعد إستونيا رائدة عالمياً في مجال رقمنة الخدمات الحكومية والتحول الضريبي الرقمي، اذ قامت إستونيا بإنشاء نظام ضريبي رقمي متكامل يسمح للمواطنين والشركات بإتمام جميع المعاملات الضريبية عبر الإنترنت بسهولة بالغة وفي وقت قياسي. يمكن للمكلفين تقديم الاقرارات الضريبية ودفع الضرائب واستلام الإشعارات الضريبية وكل ذلك في دقائق معدودة. النظام أيضاً متكامل مع منصات الخدمات الحكومية الأخرى، مما يجعل البيانات الضريبية متاحة بشكل آمن ومنسق بين مختلف الجهات الحكومية. هذه التجربة أظهرت كيف يمكن لرقمنة النظام الضريبي أن ترفع الكفاءة وتحسن التحصيل وتقلل من الأخطاء.

2- تجربة المملكة المتحدة: في المملكة المتحدة أطلقت مصلحة الضرائب والجمارك برنامجاً يُعرف بـ (تحويل الضرائب إلى الرقمية)، وهو خطوة نحو تبسيط التصاريح الضريبية للشركات والمواطنين فالبرنامج يهدف إلى تقليل الأخطاء الناتجة عن الاقرارات الورقية وتحسين تجربة المستخدم من خلال إتاحة أدوات رقمية متطورة

تجعل عملية تقديم التصاريح ودفع الضرائب أكثر سهولة وشفافية. كما ساعدت هذه المبادرة في تحقيق شفافية أكبر فيما يخص التفاعل بين المكلفين والهيئات الضريبية، حيث يمكن متابعة أي تغييرات أو تعديلات على البيانات الضريبية في الوقت الفعلي.

3- تجربة جمهورية مصر العربية: بدأت مصلحة الضرائب المصرية الاتجاه نحو التحول الرقمي منذ فبراير 2018، وتبنت المصلحة خمس مراحل للتطوير تتضمن تبسيط الإجراءات، ورقمنة الإجراءات، وتطوير العنصر البشري، وتطوير بيئة العمل، وتطوير التشريعات الضريبية، وذلك لمواكبة التحول الرقمي الكامل في مصلحة الضرائب المصرية، لذا صدر قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (206) لسنة 2020 بهدف وضع القواعد القانونية للتحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية، كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالقرار الوزاري رقم (282) لعام 2021 لتفسير القواعد القانونية، وبيان الإخطارات الضريبية الإلكترونية، والنماذج الضريبية الإلكترونية، وبيانات الفواتير والإيصالات الإلكترونية (اليومي ، حساين ، 2023 : 2068-2069). وذلك بهدف تحسين الضريبة المستحقة بشكل واقعي بعيداً عن التحيز البشري أو التقدير الجزافي مع العمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي، والحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال تطبيق آليات الفحص الضريبي الإلكتروني الاتية :

أ. برنامج الفحص الضريبي الإلكتروني: مهمته الرئيسية تقسيم الاقرارات الى حالات عالية ومتوسطة ومنخفضة المخاطر طبقاً لمعايير وضوابط تقييم المخاطر، وذلك في عام 2018.

ب. البرنامج الإلكتروني IDEA : لفحص النظم المحاسبية الالكترونية للممول وهو تابع لشركة Case Waer ويعد أبرز برامج تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب والذي يستخدم بشكل كبير من قبل المدققين، كما يستخدمه أغلب الإدارات الضريبية حول العالم في عمليات الفحص والتدقيق.

ت. تفعيل آلية الطابع الضريبي الإلكتروني : ولدعم مشروع التحول الرقمي تم افتتاح مجمع الوثائق الذكية المؤمنة بهدف الحد من عمليات الفساد المالي والتهرب الضريبي ومن أبرز منتجاته هو نظام البندول أو الطابع الضريبي والذي يعد طابع ورقي مصنوع من عدة طبقات و به علامة مائية مؤمنة ومميزة بكود يسجل عليه إلكترونياً معلومات عن المنتج والشركة المصنعة وقيمة الضريبة المسددة على هذا المنتج، ويتم لصقه على المنتج سواء كان المنتج محلياً أو مستورد للدلالة على سداد الضرائب، ومن خلال فحصه بواسطة جهاز الكتروني مخزن عليه كافة بيانات ومعلومات الخاصة بكل طابع ملصق على المنتجات.

ث. تفعيل منظومة الإيصال الإلكتروني : حيث تعد هذه المنظومة امتداداً لمنظومة الفاتورة الالكترونية، ويستهدف كلاهما جميع الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة البالغ عددهم (650) ألف شركة، وتستهدف الفاتورة الالكترونية التعاملات بين المؤسسات، بينما الإيصال الإلكتروني خاص بالتعاملات التي تتم بين المؤسسات والمستهلك النهائي (احمد ، عليوه ، 2025 : 338).

ج. تفعيل منظومة الفاتورة الالكترونية : أعلنت وزارة المالية المصرية عن انطلاق المرحلة الأولى من منظومة الفاتورة الإلكترونية في عام 2020 بشكل تدريجي، وتم التوسيع الكامل على المجتمع الضريبي المصري في نهاية 2022، والتي شملت جميع بيانات المعاملات التجارية وإرسالها بشكل فوري وفي وقت حقيقي لإحكام الرقابة على تحسين الضريبة، واتباع مدى التزام الشركات ومراقبة حركة النشاط الاقتصادي وحصر الاقتصاد غير الرسمي. حيث تعد الفاتورة الالكترونية خطوة مهمة من ضمن خطة التطوير الشامل لمنظومة الضرائب الالكترونية المصرية من خلال الانتقال التدريجي من النظام الورقي للنظام الإلكتروني لتيسير تعاملات الممولين مع الإدارة الضريبية، وقامت الوزارة المصرية بالتعاقد مع الأطراف المعنية بالتكنولوجيا محلياً ودولياً لانجاز هذا المشروع، كشركة Microsoft في 2020/01/12 وشركة Excel وشركة ارنست اند يونج E&Y وشركة إي فاينانس. وبالمقابل تم إدراج مواد الإلزام بتطبيق الفاتورة الضريبية في قانون الإجراءات الضريبية الموحدة، والالتزام بالفاتورة الضريبية الالكترونية بما فيها التوقيع الإلكتروني والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة، كما صدر كذلك قرارات من طرف رئيس مصلحة الضرائب المصرية بالالتزام بتطبيق الفاتورة الضريبية

الإلكترونية شاملة كذلك التوقيع الإلكتروني والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة وذلك لـ (132) شركة كبرى كمرحلة أولى، و (325) شركة كبرى على الترتيب كمرحلة ثانية، كما تم إطلاق حملة إعلامية للترويج للفاتورة الإلكترونية، وتشكيل فريق للتواصل والدعم لمساعدة ومرافقة الشركات والرد على مختلف الاستفسارات والتساؤلات. إذ انتقلت المنظومة الضريبية المصرية نقلة نوعية من خلال عصرنه الفاتورة الضريبية، والتي كان لها دور كبير في التحقق السريع من صحة البيانات والمعلومات للمعاملات التجارية، وكذا كشف التلاعبات وأساليب التزوير والتهرب الضريبي والشركات الوهمية، وهو أمر جعل توفير الفاتورة بشكل فوري ولحظي لمصلحة الضرائب، مع حصر الضريبة المستحقة بشكل دقيق، ومن ثم تكون عملية مراقبة النشاط الاقتصادي وكافة العمليات التجارية بشكل يسير، والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومحتواها ومتلقيها كذلك (يخلف ، 2025 : 222).

4 - تجربة سنغافورة: تعد سنغافورة من بين الدول الرائدة في مجال رقمنة الخدمات الحكومية والتحول الرقمي الاقتصادي، أيضاً تعد من التجارب الرائدة في مجال الرقمنة الضريبية. إذ إن النظام الضريبي الرقمي هناك يعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لتحسين عملية التحصيل وتقليل التهرب الضريبي. فالبيانات الضريبية تتجمع بشكل مستمر من خلال مختلف التعاملات الإلكترونية سواء من الأفراد أو الشركات ما يسمح بمتابعة دقيقة وفورية للمكلفين بالضريبة. وهذه الأنظمة المتقدمة ساعدت سنغافورة على تحقيق معدلات تحصيل ضريبي مرتفعة مع تقليل الحاجة إلى تدخل الموظفين في العمليات اليدوية، وهو ما أدى إلى تحسين كبير في الكفاءة التشغيلية.

5 - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: ففي هذه التجربة ، تعتمد دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) بشكل كبير على التكنولوجيا لتحسين كفاءة نظامها الضريبي. فالنظام يعتمد على قاعدة بيانات رقمية ضخمة تجمع معلومات من مختلف الجهات ما يمكنها من تحديد الالتزامات الضريبية للمكلفين بدقة دون الحاجة إلى إجراءات يدوية. هذا التكامل بين الجهات الحكومية ساعد على تقليل الفجوة الضريبية وتحسين تجربة المكلفين من خلال تسريع الإجراءات وتقليل المعاملات الورقية (والي وآخرون ، 2024 : 11).

المطلب الثاني : واقع وملامح النظام الضريبي في العراق .

أولاً: خصائص النظام الضريبي في العراق.

إن النظام الضريبي يمثل العمادة المالية للدول غير النفطية لأن من خلاله تحقق تلك الدول الإيرادات الضريبية التي تساهم في عملية التنمية المجتمعية من خلال تطبيق القوانين الضريبية على المجتمع، أما في الدول النفطية مثل العراق فنجد مساهمة الضرائب في تمويل النفقات العامة لا يمثل إلا نسبة ضئيلة لاعتمادها كلياً على إيرادات النفط ، ويعاني النظام الضريبي العراقي من قصوره في تحقيق تمويل النفقات العامة فنقدر نسبة إيرادات الهيئة العامة للضرائب بما يعادل (1%-8%) من مجموع الإيرادات العامة ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها ضعف القاعدة الضريبية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن محدودية كفاءة الإدارة الضريبية الأمر الذي أثر سلباً على النظام الضريبي العراقي، فالنظام الضريبي لا يسهم بتمويل الأجزاء يسير جداً من الانفاق العام ، لذا من الضروري وضع نظام جديد لإدارة الضريبة يطبق على كل القوانين الضريبية مع مراعاة خصوصية كل ضريبة. ويهدف النظام الضريبي إلى تعظيم الحصيلة الضريبية التي تحول إلى الموازنة العامة مع ضمان تحقق العدالة الضريبية ، ووضع الأساليب المناسبة لتحصيل الضرائب ومنع محاولات الغش والتهرب الضريبي في ظل وجود نظام سليم عبر إصلاح ضريبي علمي واقعي لاسيما في ظل توسع الأنشطة الاقتصادية الجديدة مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. تقوم بتطبيقه إدارة ضريبية فعالة تمثل حلقة وصل بين المكلفين والنظام الضريبي (راضي وآخرون، 2024 : 130-131).

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الضريبي في العراق من أقدم الأنظمة الضريبية على مستوى الدول العربية بل والمنطقة إذ صدر أول قانون للضريبة عام 1927 (العبودي ، 2024 : 6).

ثالثاً: التحديات (المشكلات) التي تواجه النظام الضريبي في العراق.

يواجه النظام الضريبي العراقي عدداً من التحديات (المشكلات) ومن أهمها:

- 1- **الاعتماد الكبير على النفط:** يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي على إيرادات النفط، مما يقلل من أهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة.
- 2- **انتشار الاقتصاد غير الرسمي:** يشكل الاقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في العراق، الأمر الذي يؤدي إلى خروج عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية عن نطاق النظام الضريبي.
- 3- **ضعف الإدارة الضريبية:** تعاني المؤسسات الضريبية من ضعف في البنية التنظيمية والتكنولوجية، الأمر الذي يؤثر في كفاءة التحصيل الضريبي.
- 4- **ارتفاع معدلات التهرب الضريبي:** يعد التهرب الضريبي من أبرز المشكلات التي تواجه النظام الضريبي، إذ يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وعدم تحقيق العدالة الضريبية.
- 5- **ضعف الثقافة الضريبية:** لا يزال الوعي الضريبي لدى العديد من الأفراد والمؤسسات محدوداً، مما يضعف مستوى الامتثال الطوعي للضرائب (<https://uomus.edu.iq/College/Details/109761>).
- 6- **انتشار ظاهرة الفساد الإداري:** تعد ظاهرة الفساد الإداري من المشكلات الإدارية التي تواجه النظام الضريبي، فسرقة وهدر الأموال والطاقت وغياب عنصر الاختصاص أصبح مشكلة للنظام الضريبي العراقي، كما ان ضعف الإمكانيات لدى المخدمين وعدم تناسب اختصاصاتهم مع طبيعة الوظيفة التي يقومون بتأديتها، لذا لا بد من تذليل هذه المشكلة والحد من الفساد الإداري ومحاسبة الفاسدين عبر سلطة القضاء.
- 7- **ضعف كفاءة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية:** يعاني العراق من ضعف كفاءة السلطة التشريعية في سن قوانين واضحة ومتوازنة للضرائب وبعيدة عن المغالاة، وقد فشلت في ضمان حقوق المكلفين وحقوق الدولة، وتعاني السلطة القضائية من بطء عمليات البت والتقاضي في المنازعات المتعلقة بالضرائب، كما أن الإدارة الضريبية في العراق تعاني من ضعف تأهيل الموظفين وضعف جدارتهم بسبب نقص عمليات التدريب اللازمة. وعليه فان كل ما سبق يؤثر سلباً في السياسة الضريبية وتطبيق النظام الضريبي بشكل عام.
- 8- **عدم مرونة النظام الضريبي:** وتشير الى عدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي أو للتغير الحاصل في النشاط الاقتصادي أو أن نسبة الزيادة في إيرادات الضريبية اقل من نسبة الزيادة في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي، وقد حصل هذا في سنوات عدة في العراق مما يؤثر عدم مرونة النظام الضريبي. لا يجدر بالنظام الضريبي أن يتميز بالجمود، بل ينبغي أن يتمتع بالمرونة تسمح له بان ينسجم مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالنظام الضريبي العراقي يعد من النظم غير المتجددة وأغلب القوانين التي تحكم الضرائب هي قديمة أجريت عليها بعض التعديلات الطفيفة (عبدي، الصفار، 2023: 296).

رابعاً: خصائص النظام الضريبي الفعال.

ينبغي أن يستوفي النظام الضريبي الجيد خمسة شروط أساسية: العدالة، والكفاءة، والبساطة، والشفافية، وسهولة الإدارة. على الرغم من اختلاف الآراء حول ما يجعل النظام الضريبي جيداً، إلا أن هناك إجماعاً عاماً على ضرورة تحقيق أقصى قدر ممكن من هذه الشروط الأساسية الخمسة:

1- العدالة أو الإنصاف: وتعني أن يدفع كل فرد حصة عادلة من الضرائب. وهناك مفهومين مهمان للإنصاف: **الإنصاف الأفقي والإنصاف الرأسي**، ويعني الإنصاف الأفقي أن دافعي الضرائب الذين يتمتعون بوضع مالي مماثل يجب أن يدفعوا مبالغ مماثلة من الضرائب. مع ذلك، لا تقل أهمية العدالة الرأسية. وتعني العدالة الرأسية أن يدفع دافعو الضرائب الأكثر ثراءً نسبةً من دخلهم على الأقل مساويةً لتلك التي يدفعها الأقل ثراءً. وتشمل العدالة الرأسية تصنيف الضرائب إلى تنازلية، ونسبية، وتصاعدية.

2- الكفاية: وتعني أن توفر الضرائب إيرادات كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. ويتحقق شرط الكفاية في النظام الضريبي إذا وفر إيرادات كافية لتلبية الطلب على الخدمات العامة، وإذا كان نمو الإيرادات السنوي كافياً لتمويل نمو تكلفة الخدمات، وإذا كان هناك نشاط اقتصادي كافٍ من النوع الخاضع للضريبة بحيث يمكن الحفاظ على معدلات الضريبة منخفضة نسبياً.

3- البساطة: تعني أن بإمكان دافعي الضرائب تجنب متاهة الضرائب والاستثمارات ومتطلبات التقديم. إذ يساعد النظام الضريبي المبسط دافعي الضرائب على فهم النظام بشكل أفضل ويقلل من تكاليف الامتثال.

4- الشفافية: أي أن يتمكن دافعو الضرائب والقادة من الوصول بسهولة إلى معلومات حول النظام الضريبي وكيفية استخدام الأموال الضريبية. فمع نظام ضريبي شفاف، نعرف من يخضع للضريبة، ومقدار ما يدفعه، وكيف تُنفق هذه الأموال. كما يمكننا معرفة من يدفع الضريبة (بشكل عام) ومن يستفيد من الإعفاءات والخصومات والائتمانات الضريبية.

5- سهولة الإجراءات الإدارية: وتعني أن النظام الضريبي ليس معقداً أو مكلفاً للغاية بالنسبة لدافعي الضرائب أو جامعيها. فالقواعد معروفة وبسيطة نسبياً، والنماذج ليست معقدة، ويمكن للدولة التأكد من سداد الضرائب في الوقت المحدد وبشكل صحيح، كما يمكنها إجراء عمليات التدقيق بطريقة عادلة وفعالة. وينبغي أن تكون تكلفة تحصيل الضريبة ضئيلة جداً مقارنةً بالمبلغ المحصل.

المطلب الثالث: رؤية استشرافية لتطوير النظام الضريبي في العراق لزيادة الإيرادات الضريبية في ظل التحول الرقمي.

إدخال العراق لتجارب مثل تلك التي تم تحقيقها في كل من إستونيا والمملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية بالإضافة إلى تدريب الموظفين في مختلف المراكز الضريبية وأيضاً العمل على استخدام التكنولوجيا بين المكلفين بالضريبة لضمان تحول رقمي ناجح ومستدام من خلال تعزيز ثقافة الاستشارات والخدمات المساعدة على مستوى المراكز الضريبية وأيضاً من خلال الامتيازات والتحفيزات كمرحلة أولية بهدف تحقيق عدد من الاقرارات وعمليات الدفع الرقمية كمرحلة أولية قبل الاعتماد الكامل عليها والتخلص من العمليات الورقية التقليدية. إذ تعد فاعلية الأنظمة الالكترونية في العمل الضريبي أحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتخذها الدول لتطوير العمل الضريبي عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات لزيادة حصيلة الضرائب التي تسهم في زيادة الإيرادات العامة، وتأسيساً لذلك فإنه من الضروري الاعتماد على الأنظمة الالكترونية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وتقنيات الحاسوب، والبرمجيات، وشبكات الاتصال، وكذلك تغيير التشريعات، والقوانين على النحو الذي يضمن التطبيق الأمثل للنموذج الالكتروني المقترح للضرائب، وتعزيز إجراءات التحاسب الضريبي، والجباية

للضرائب باستعمال الأنظمة الالكترونية الحديثة وتهيأة كوادر ضريبية قادرة مؤهلة للعمل على التقنيات الحديثة في مجال العمل الضريبي، وأهمية تهيئة المعلومات المحاسبية عن المكلفين (سواء أكانوا أشخاص طبيعيين، أم معنويين) لأغراض الجباية الصحيحة، بغية زيادة الحصيلة الضريبية في العراق والذي يمر من خلال ثلاث محاور رئيسية: (تطوير نظام المعلومات، تأهيل العنصر البشري، الانتقال إلى إدارة الخدمة العامة) (مطلبك، نصر الله، 2024: 224-225).

أولاً: تحديات النظام الضريبي في العراق في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

يواجه النظام الضريبي العراقي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي عدداً من التحديات ومن أهمها:

1- عدم الوضوح : ان النظام الضريبي الحالي لا يوفر إرشادات واضحة لفرض ضرائب على المعاملات والأنشطة الرقمية، وبالتالي يؤدي إلى الارتباك والتهرب الضريبي المحتمل.

1- صعوبة تحديد دافعي الضرائب: قد يكون تتبع دافعي الضرائب الرقميين وتحديد هويتهم أمراً صعباً بسبب الطبيعة اللامحدودة للاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى صعوبات في تحصيل الضرائب الفعال.

3- اللوائح القديمة لقوانين الضرائب الحالية: والتي ليست مجهزة لمعالجة الطبيعة سريعة التطور للاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى لوائح قديمة غير مناسبة للضرائب الرقمية.

4- التعاون والتنسيق الدوليان : ويتطلب الطابع العابر للحدود للاقتصاد الرقمي تعاوناً وتنسيقاً دوليين في المسائل الضريبية. تعمل البلدان معاً لوضع قواعد وأطر مشتركة لفرض ضرائب على الأنشطة الرقمية، وتقليل النزاعات الضريبية وضمان التوزيع العادل لإيرادات الضرائب . فتسعى مبادرات مثل مشروع (BEPS) تعزيز التعاون بين البلدان (راضي واخرون ، 2024 : 135-136).

اذ يشير (BEPS) (تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح) إلى مبادرة أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة العشرين (G20) لمكافحة التهرب الضريبي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات ، كما ينتج عن استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لاستغلال الثغرات في القوانين الضريبية لتحويل الأرباح بشكل مصطنع إلى مناطق ذات ضرائب منخفضة أو معدومة كوسيلة للتهرب الضريبي. يزود مشروع (BEPS) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين الحكومات بالقواعد والأدوات اللازمة لمعالجة التهرب الضريبي، بما يضمن فرض الضرائب على الأرباح في أماكن حدوث الأنشطة الاقتصادية التي تولدها وفي أماكن خلق القيمة.

<https://www.oecd.org/en/topics/base-erosion-and-profit-shifting-beps.html>

ثانياً: اليات ومتطلبات تطبيق نظام ضريبي رقمي يحقق زيادة في الإيرادات الضريبية ويحد من التهرب الضريبي في العراق.

• **ركائز أساسية للتحول الرقمي داخل الهيئة العامة للضرائب والدوائر التابعة لها في العراق.**

أن الإدارة الضريبية الجيدة لا تتحقق إلا من خلال تطبيق التحول الرقمي لدوائر الضريبة لتحسين العمل ومواكبة التطورات الحديثة وتقديم خدمات مبتكرة بعيداً عن الطرق التقليدية، وبناء على ذلك هناك خمس ركائز أساسية للتحول الرقمي داخل إدارات الضرائب تتمثل في الآتي (محمود ، 2024 : 160):

1- توفير البيانات: يجب أن تستهدف التكنولوجيا الرقمية في تخفيف العبء على دافعي الضرائب بسرعة توافر البيانات.

2- الاتساق: يجب أن تكون الأنظمة الرقمية متسقة ومستقرة في التصميم والتشغيل.

3- قابلية التشغيل البيئي: يجب أن تكون الأنظمة الرقمية قابلة للتشغيل البيئي من الجهة القانونية.

4- المواءمة : ينبغي أن تكون الأنظمة الرقمية متسقة وموحدة في التقنية والمواصفات بهدف ارضاء الجمهور واحتياجات القطاع.

5- الاستمرارية: يجب أن تكون الأنظمة الرقمية مناسبة في أوقات الاستجابة والمعالجة.

• كيف يساهم التحول الرقمي الضريبي في مكافحة التهرب الضريبي في العراق؟

يعد التهرب الضريبي أحد أكبر التحديات التي تواجه النظام الضريبي في العراق ، ومع ذلك، فإن التوجه للتحول الرقمي للضرائب في العراق يمكن ان يلعب دوراً حاسماً في التصدي لهذه المشكلة، وتعد هذه إحدى فوائد هذا النظام، وذلك من خلال:

1- الرقابة الإلكترونية الدقيقة: توفر المنظومات الإلكترونية آليات رقابة دقيقة، تمكن دوائر الضرائب من تتبع المعاملات التجارية ومراقبة الامتثال الضريبي.

2- الربط بين قواعد البيانات المختلفة: يتيح التحول الرقمي للضرائب في العراق الربط بين قواعد بيانات مختلف الجهات الحكومية، مما يساعد في كشف التناقضات والتلاعب في البيانات المقدمة من الممولين.

3- تحليل البيانات واكتشاف الأنماط: يتيح التحول الرقمي للضرائب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام الضريبي وتحليل البيانات الضخمة؛ لاكتشاف أنماط التهرب الضريبي والتنبؤ بالمخاطر المحتملة.

إن التحول الرقمي يعد من الركائز الأساسية لتطوير منظومة العمل في دوائر الضرائب العراقية والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة في العالم بشكل يساهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز خطط النمو الاقتصادي والذي لا بد وان تعمل جنباً إلى جنب مع تحصيل حق الدولة وتعظيم الجهود لدمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي للبلاد وتحقيق التنافسية العادلة بالأسواق المحلية، وبهذا يعد التحول الرقمي ركيزة أساسية لتطوير منظومة الضرائب العراقية. وبناء عليه لا بد من إرساء دعائم العدالة الضريبية بحيث تتسق مع استراتيجية التنمية الشاملة في العراق وفقاً لرؤية 2030 ، والتي تستهدف تعزيز أوجه الانفاق العام على تحسين مستوى المعيشة في العراق مع ضرورة وجود جودة للخدمات المقدمة للمواطنين بما فيهم مجتمع الاعمال، وذلك لبناء جسور الثقة معهم والعمل على بناء شراكات إيجابية مثمرة ترفع مساهمة قطاع الاعمال في النشاط الاقتصادي للدولة.

فلا بد للتحول الرقمي ان يستهدف عملية تطوير شاملة ومتكاملة من خلال انشاء منظومة ضريبية متطورة تكون أكثر قدرة على رؤية الاقتصاد العراقي بمنظار دقيق، ومن ثم يساعد على تعزيز الحوكمة، أي ان التحول الرقمي في منظومة العمل الضريبية يمكن أن يساعد على دمج الاقتصاد غير الرسمي في العراق مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية على نحو يعكس قدرة الأنظمة الرقمية في حصر المجتمع الضريبي في العراق بشكل أكثر دقة، ولتعزيز مسيرة التحول الرقمي لمنظومة الضرائب العراقية وذلك من خلال انشاء منصة الكترونية شاملة ومتكاملة تساهم في انشاء بنية عمل الكترونية للإدارة الضريبية لتعزيز الحوكمة والتيسير على المجتمع الضريبي، وذلك من خلال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة شعب الحصر والفحص والتحصيل الضريبي وتوفير الوقت والجهد وتحقيق أعلى درجات الدقة لإرساء دعائم العدالة الضريبية، كل هذه الإصلاحات تساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي مما يساعد في تحقيق العدالة الضريبية وتحسين بيئة الاستثمار واستقرار الصناعات الوطنية بهدف الحد من التهرب الضريبي في العراق، وبهذا يعد التحول الرقمي هام جداً لتطوير منظومة العمل بالهيئة العامة للضرائب اذ يساهم في رفع كفاءة الإدارات الضريبية على كافة المستويات الإدارية لتحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية ورفع كفاءة وفعالية الأداء، وذلك من خلال وضع خطة قومية للتحول الرقمي في الهيئة العامة للضرائب في العراق للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (ابو العينين، 2023 : 227-228).

•المعالجات القانونية المقترحة لمواجهة تحديات الضرائب الرقمية:

لمواجهة التحديات المرتبطة بتطبيق الضرائب الرقمية، يتطلب الأمر اعتماد معالجات قانونية وتشريعية من أهمها: إدخال نصوص صريحة في قانون ضريبة الدخل تنظم فرض الضريبة على الأنشطة الرقمية، وتحديد معيار الوجود الاقتصادي الرقمي للشركات الأجنبية وتنظيم تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى،

واعتماد أدوات رقابية رقمية لمتابعة الإيرادات الناتجة عن الخدمات الإلكترونية. ومن أهم هذه المعالجات تتمثل بالآتي :

الفرع الأول: الإصلاحات التشريعية المقترحة

تعاني التشريعات الضريبية في العراق من قصور واضح في مواكبة التطورات التكنولوجية، الأمر الذي أدى الى وجود ثغرات قانونية تستغلها بعض الشركات الرقمية لتجنب الالتزامات الضريبية، لذلك فان معالجة هذه الإشكالية تقتضي إعادة النظر في الإطار التشريعي بشكل شامل. لذا ينبغي على المشرع وضع نصوص واضحة تحدد كيفية احتساب الضرائب على الخدمات الرقمية وتوحيد التفسيرات القانونية بين الجهات المختصة بما يضمن تحقيق الاستقرار التشريعي ويحد من النزاعات الضريبية، كما ان ادراج احكام خاصة بالعقوبات والإجراءات التنفيذية يسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي، اذ يحد من حالات التهرب ويعزز الالتزام القانوني للمكلفين.

الفرع الثاني: آليات التعاون الدولي لمعالجة الضرائب الرقمية.

نظرا للطبيعة العابرة للحدود للأنشطة الرقمية فان معالجة الإشكالات المرتبطة بالضرائب الرقمية يمكن ان تتم على المستوى الوطني فقط، بل تتطلب تعاوناً دولياً فعالاً لان غياب التنسيق بين الدول يؤدي الى تضارب في الاختصاصات الضريبية، مما يعرقل عملية التحصيل. لذا يبرز دور الاتفاقيات الدولية في تنظيم تبادل المعلومات الضريبية وتوحيد المعايير، بما يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية على المستوى العالمي. كما ان تعزيز التعاون بين الادارات الضريبية في مختلف الدول يتيح تتبع الأنشطة الرقمية بشكل أكثر دقة الأمر الذي يقلل من فرص استغلال الفجوات القانونية ويعزز كفاءة النظام الضريبي الدولي (ريكان ، 2026 : 287-288).

ثالثاً: التطبيق الشامل للحوكمة في مسار العملية الضريبية:-

يمكن القول ان مفهوم حوكمة الضريبة يعني ايجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على الادارة الضريبية بما يحافظ على حقوق المكلفين وحقوق الادارة الضريبية ؛ وذلك من خلال التحقق من تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية الموثقة بينهم؛ وباستخدام الادوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الافصاح والشفافية الواجبة. اذ يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات الحديثة الذي تزايد الإهتمام به مع بداية التسعينات، وهو يمثل مجموعة من المبادئ المالية والمحاسبية والرقابية التي تهدف إلى مكافحة الفساد المالي ومنع إنهيار الشركات. اذ أن الحوكمة الضريبية تعد ذات أهمية قصوى لكل من المكلف والإدارة الضريبية(مطلبك، نصر الله، 2024: 225):

فمن ناحية المكلف: فإن توافر الحوكمة الضريبية يعود عليه بعدة فوائد، أهمها الثقة والاطمئنان إلى أن الإدارة الضريبية لا تتعسف في استخدام حقوقها وسلطاتها، بل إنها تقوم فقط بتطبيق وتنفيذ القوانين الضريبية، وإلى أنها تحافظ على حقوق المكلف، مع مراعاتها للإفصاح والشفافية، مما يؤدي إلى عدم تزمّت المكلف في إساءة الظن بالإدارة الضريبية، ومن ثم راحته النفسية وعدم قلقه، مما يعمل على تسهيل مهمة المكلف، وعدم ضياع وقته، والانصراف نحو العمل الجاد، والإنتاج المثمر، دون عناء التفكير في الفرض الضريبي، وما يتبعه من مشكلات عديدة، كما يؤدي بالمكلف إلى الدقة في الإفصاح عن إيراداته وأرباحه الخاضعة للضريبة، وأداء الضريبة المستحقة عليه في مواعييدها المحددة قانوناً.

ومن ناحية الإدارة الضريبية: فإن توافر الحوكمة الضريبية يعود عليها بفوائد كثيرة أهمها: الحد من المنازعات والخلافات، وإمكانية الانصراف إلى العمل نحو جمع الحصيلة الضريبية بدقة وإحكام، كما أنها تؤدي إلى الإقلال من حالات التهرب الضريبي. ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، فضلاً عن شيوع المرونة في العمل داخل الجهاز الضريبي، مما يساعد أعضائه على تأدية واجباتهم الوظيفية بدقة ونفسية هادئة، تجعلهم أكثر كفاءة وفعالية في تطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها. لذا فان التطبيق الشامل للحوكمة الضريبية يؤدي إلى تحقيق

إصلاح ضريبي متوازن بين كافة الأطراف الضريبية مما يحقق عدد من الأهداف المهمة التي تخدم عدة أطراف ومن أهمها:

1- إيجاد إدارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة واحتراف، فتوفر الحوكمة الضريبية للإدارة الضريبية التمتع بفوائد كثيرة، منها الحد من المنازعات والخلافات وتحصيل الضريبة بشكل دقيق ومحكم، وتعمل أيضا على الزيادة في نسبة الحصيلة الضريبية ووجود مرونة داخل إدارة الضريبة وهذا يساعد موظفيها بالقيام بكافة واجباتهم الوظيفية بدقة وفاعلية.

2 -رفع مستوى الوعي الضريبي وخلق ثقافة الالتزام الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة.

3-تحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات ثم أن تحسين مستوى التشغيل يزيد من توفير الوقت والجهد لدى المتعاملين في الضريبة والذي سوف ينعكس على إنجاز الأعمال في الوقت المناسب.

4-التحسين المستمر للأنظمة الضريبية للوصول إلى تحقيق المتطلبات المستهدفة لمستوى الخدمة المقترحة للمكلفين.

5- تحديث الدائرة الضريبية من خلال الأفراد والعمليات والتكنولوجيا وأماكن العمل المختلفة، ووضع نظام حوافز.

6-إن حصر المجتمع الضريبي يؤدي إلى منع التهرب الضريبي، ويخفض المنازعات الضريبية إلى أدنى درجة.

7-تنمية وتطوير الموارد البشرية، كذلك تحقيق السلامة بعدم وجود أخطاء متعمدة أو غير متعمدة.

8-الارتقاء بمستوى الأداء للوصول إلى معايير الجودة الشاملة . وعليه فإن أهداف الحوكمة الضريبية تشمل كافة أعمال الإدارة الضريبية بمختلف مستوياتها والتي ستعكس حتما على الأداء التشغيلي الذي يرتبط مع الإيرادات الضريبية وتنميتها، ويقود إلى جذب الأموال للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في ظل وجود حوكمة ضريبية جيدة، مرتبطة مع أصحاب المصالح من دون استغلال أو إجحاف لحقوق الآخرين والتعامل معهم على أساس ثقة متبادلة (مطلق، نصر الله، 2024: 226).

ويمكن الوصول الى نظام ضريبي رقمي من خلال الاتي: (تبسيط عملية الامتثال ، وسهولة الوصول إلى المعلومات والمساعدة، وزيادة الكفاءة. استشراف آفاق وتطورات الضرائب الرقمية في المستقبل.

1- في الأجل القصير: على المدى القصير، يمكننا أن نتوقع زيادة المناقشات والمفاوضات بين البلدان لمواجهة

تحديات فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي، مع التغييرات المحتملة في القوانين واللوائح الضريبية.

2- في الأجل المتوسط: على المدى المتوسط، قد نشهد تنفيذ قواعد ضريبية أكثر تنسيقا ومقبولة عالمياً للأنشطة الرقمية، وتقليل الثغرات الضريبية وضمان التوزيع العادل لإيرادات الضرائب.

3- في الأجل الطويل: على المدى الطويل، من المرجح أن تتطور الضرائب الرقمية أكثر لمواكبة التطورات

التكنولوجية. ستحتاج الحكومات إلى تكييف السياسات الضريبية باستمرار لجذب القيمة الناتجة عن الاتجاهات

الرقمية الناشئة ونماذج الأعمال (راضي وآخرون، 2024: 142).

كما يمكن الوصول الى هذا التحول الرقمي في النظام الضريبي في العراق من خلال تحقيق :

1- القيادة الواضحة وإشراك أصحاب المصلحة القيادية الفعالة وإشراك أصحاب المصلحة من العوامل الأساسية في التحول الضريبي الرقمي الناجح.

2- التنفيذ التدريجي والتقييم المستمر : سمح لنهج تجارب ناجحة لبعض الدول من التحول التدريجي الضريبي

الرقمي بتحسينات متكررة وضمن انتقالا سلسا لدافعي الضرائب وبإمكان الاستفادة منه في هذه الاستراتيجية.

3- التصميم والدعم المتمحور حول المستخدم: يعد تصميم أنظمة ضريبية رقمية سهلة الاستخدام وتوفير الدعم

الكافي لدافعي الضرائب أمراً بالغ الأهمية لتحسين الامتثال والقبول.

رابعاً: الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية عند تطبيق الضريبة الرقمية في العراق. وتتمثل هذه الفوائد

بالاتي(راضي، 2024 : 136-137):

- 1- **زيادة إيرادات الدولة :** من خلال التحول إلى نظام الضريبة الرقمية، ستمكن الدولة من زيادة عائداتها من الضرائب بشكل كبير نظراً لتحسين جودة تحصيل الضرائب والقضاء على التهرب الضريبي.
- 2- **تقليل التهرب الضريبي :** نظام الضريبة الرقمية سيضمن أن يتم تقدير مبلغ الضرائب المستحقة بشكل صحيح، كما سيسمح بزيادة فعالية الرصد والمراقبة ومكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال.
- 3- **تحسين كفاءة الجباية الضريبية:** ينبغي أن تصرف الكثير من الوقت والجهد والموارد لتحصيل الضرائب، ومن خلال نظام الضريبة الرقمية يمكن تحسين فعالية النظام الضريبي وتحسين الكفاءة الإدارية.
- 4- **تحقيق التوزيع العادل للثروة :** من خلال نظام الضريبة الرقمية، إذ يلتزم كل شخص بدفع الضريبة وفقاً لإجمالي دخله ووثروته.

- 5- **دعم التنمية المستدامة :** يوفر نظام الضريبة الرقمية نظرة أفضل على الاقتصاد وتساعد الحكومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أكثر دقة وشفافية ويساعد في تحسين استدامة النظام الاقتصادي.
- 6- **تعزيز الشفافية والثقة في النظام الضريبي :** يمكن أن يساعد نظام الضريبة الرقمية على تعزيز الشفافية والثقة في النظام الضريبي عن طريق إطلاع المواطنين على طريقة تقدير الضرائب وطريقة تخصيص الإيرادات الضريبية.

الاستنتاجات

- 1- تبين ان الإيرادات الضريبية في العراق تعد مصدر ثانوي لتمويل الموازنة العامة لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل كافة اوجه الانفاق العام ، وهذا الامر يظهر جلياً من خلال نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة والتي سجلت نسب متدنية جدا (0.5%) في عام 2004 والى (4.9%) في عام 2024 مما يعني عدم كفاءة وفعالية النظام الضريبي العراقي.
- 2- تعد الدولة العراقية احدى الدول العربية التي تأخرت في استخدام التكنولوجيا الحديثة ولاسيما فيما يتعلق بالنظام الضريبي الالكتروني والسبب يعود الى الاحداث المتتالية التي مر بها العراق بداية من الحرب العراقية الايرانية ودخولها الكويت والحصار المفروض على العراق وسقوط نظام الحكم عام 2003 ودخول الاحزاب السياسية وهيمنتها على الحكم واحتلال عصابات داعش ثلث مساحة العراق وغيرها من الاسباب التي شكلت عائقاً من التحول الالكتروني في انظمتها.
- 3- ان واقع الأتمتة في النظام الضريبي العراقي في بداية مراحلها ولكنها تشير الى نتائج جيدة اذ زادت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة، ولكن بالرغم من هذه الزيادة الا ان العراق يعد اقل تحصيلاً للإيرادات الضريبية من بقية الدول واقلها نسبة مساهمة في الإيرادات العامة.
- 4- تبين بان التوجه نحو التحول الرقمي في النظام الضريبي في السعودية والامارات ومصر ادى الى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتقليل حالات التهرب الضريبي ومن ثم زيادة الإيرادات العامة اللازمة لقيام الدولة بتنفيذ خططها الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.
- 5- يواجه النظام الضريبي العراقي عدداً من التحديات اهمها: الاعتماد الكبير على النفط ، مسبباً انخفاض أهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف الإدارة الضريبية، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي ، وضعف الثقافة الضريبية، وانتشار ظاهرة الفساد الإداري ، وضعف كفاءة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعدم مرونة النظام الضريبي. وتجدر الإشارة الى ان التحديات انفة الذكر تعد سبباً رئيساً في تدني نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة.
- 6- تعاني التشريعات الضريبية في العراق من قصور واضح في مواكبة التطورات التكنولوجية، الأمر الذي أدى الى وجود ثغرات قانونية تستغلها بعض الشركات الرقمية لتجنب الالتزامات الضريبية، كما ان الأسلوب التقليدي والقديم في إدارة وجباية الضرائب أسهم في فقدان الموازنة العامة العراقية لمبالغ مالية كبيرة، فعند تدقيق بيانات الإيرادات الضريبية التخمينية والفعالية نجد أن الإيرادات الضريبية الفعلية هي ما نسبته (50%) من الإيرادات المخمن تحصيلها في الموازنة السنوية.

التوصيات:

- 1- ينبغي مواجهة التحديات المرتبطة بتطبيق الضرائب الرقمية من خلال اعتماد معالجات قانونية وتشريعية من أهمها: إدخال نصوص صريحة في قانون ضريبة الدخل تنظم فرض الضريبة على الأنشطة الرقمية، وتحديد معيار الوجود الاقتصادي الرقمي للشركات الأجنبية وتنظيم تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى، واعتماد أدوات رقابية رقمية لمتابعة الإيرادات الناتجة عن الخدمات الإلكترونية.
- 2- ضرورة علاج مشكلة التهرب الضريبي في العراق من خلال التحول الرقمي للضرائب وذلك من خلال: (الرقابة الإلكترونية الدقيقة ، والربط بين قواعد البيانات المختلفة، و تحليل البيانات واكتشاف الأنماط.
- 3- ينبغي تطبيق التحول الرقمي في النظام الضريبي لكونه يحقق مجموعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وأهمها : (زيادة إيرادات الدولة ، والحد من التهرب الضريبي ، وتحسين كفاءة الجباية الضريبية، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، و دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية ورفع كفاءة وفعالية الأداء في النظام الضريبي.
- 4- بما ان نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة في العراق قد ازدادت بعد ادخال الرقمنة في النظام الضريبي في عام 2021. وعليه فاذا ارادت الحكومة العراقية الارتقاء بالاقتصاد الرقمي عليها أن تقوم بالإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 5- يمكن للعراق الاستفادة من تجارب بعض الدول التي خاضت التجربة كالسعودية والامارات ومصر والتي حققت نسب عالية في نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة ولتحقيق ذلك لابد تحول البنوك التجارية في العراق الى بنوك قائمة على التكنولوجيا الحديثة وتفعيل خدماتها في كافة المدن والمراكز التجارية الصغيرة والكبيرة لكي يتحقق تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي العراقي.
- 6- ينبغي اصلاح واعادة هيكلة القوانين الضريبية لتشمل فقرات للضرائب الرقمية لمواكبة التحول نحو الاقتصاد الرقمي من اجل الحد من التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وحصيله الضريبية.
- 7- جلب مختصين بالمجال الضريبي من الدول التي نجحت في تطبيق الاتمة والتوجه نحو التحول الرقمي الضريبي بهدف الاستفادة من امكانياتهم وخبراتهم في مجال فرض وتحصيل الضرائب الرقمية.
- 8- ضرورة اتخاذ اجراءات قانونية صارمة وتشديد العقوبات للحد من التهرب الضريبي ومحاربة الفساد المالي والاداري من خلال تشريع القوانين الضريبية فضلا عن اختيار مدراء للإدارات الضريبية يتصفون بالكفاءة والنزاهة.
- 9- ينبغي والزاما على الحكومة العراقية تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس في تمويل الموازنة العامة من خلال الاهتمام بالقطاعات غير النفطية وتشجيع القطاع الخاص.
- 10- توفير منصات الكترونية سهلة الاستخدام من المكلفين بالضريبة نتيج لهم تقديم الاقرار الضريبي ودفع الضرائب والحصول على المعلومات بسهولة ويسر، فضلا عن تفعيل البنوك التجارية لتقديم خدماتها الالكترونية من خلال فتح الحسابات الالكترونية للزبائن وتوفير الاجهزة الالكترونية لديها لكي تستفيد منها الدوائر الضريبية لمعرفة المبالغ الخاضعة للضريبة، ومن ثم يسهل عملية جباية الضرائب إلكترونياً والذي يؤدي في الحصيله النهائية الى زيادة نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- احمد ، محمد عبد رب النبي، و عليوه، نشوى إبراهيم، (2025) (أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على الحصيله الضريبية ومدى انعكاسه على الدين العام دراسة تطبيقية) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط المجلد (6)، العدد (2) الجزء (4)، 326-357.

- 2- أبو العينين، أحمد سعد محمد، (2023) (أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط المجلد (4) العدد (2)، الجزء (2)، 206-249.
- 3- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- 4- البيومي، أسماء صديق محمد، و حسانين، طارق عبد العال حماد، (2023)، (أثر التحول الرقمي في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبي دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس كلية التجارة، المجلد (14) ، العدد (2)، 193-221.
- 5- بوشملة، زهير ، و سليمان، سعيدة، (2023) (التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريب دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف)، مجلة دراسات اقتصادية جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد (17)، العدد (3)، 199-214.
- 6- تالي، نور الهدى ، و بلعابد، فايزة، (2024) (استراتيجيات التحول الرقمي كألية لتطوير التجارة الدولية بالجزائر) الملتقى الوطني حول الاقتصاد الرقمي وأثره على الاقتصاد والتجارة الدولية في الجزائر - تحديات و آفاق، مخبر جامعة الوادي، 1-13.
- 7- الجبوري، نصيف جاسم، 2026/03/24، (الإصلاح الضريبي في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية)، على الموقع الإلكتروني الاتي: <https://uomus.edu.iq/College/Details/109761>.
- 8- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، الموازنة العامة للعراق، سنوات متفرقة.
- 9- خلف ، قيس مكي، (2026)، (أثر التحديات التي تواجه مراقب الحسابات في ظل التحول الرقمي دراسة ميدانية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (83)، 285-296.
- 10- راضي، حسن خلف، و سلمان، جمال داود، (2024) ، (تحليل وقياس فاعلية الضريبة في تحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد (4)، 122-143.
- 11- راضي، حسن خلف، وآخرون، (2024) ، (اصلاح النظام الضريبي في العراق نحو نظام ضريبي رقمي فعال، مجلة العلوم المالية والمحاسبية)، مركز التدريب المالي والمحاسبي، وزارة المالية العراقية، العدد (14)، 113-146.
- 12- رزاق، كرار حسين، وآخرون، (2025) ، (رقمنة إدارة الضرائب وأثرها على الأداء الضريبي دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب)، فرع بابل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثالثة والعشرون، ملحق (1)، العدد (85)، 880-892.
- 13- ريكان، هند ماجد، (2026)، (الضرائب الرقمية في العراق : الإطار القانوني والتحديات)، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (4)، العدد (1)، 278-292.
- 14- طاقة، محمد ، والعزاوي، هدى، (2007)، (اقتصاديا المالية العامة)، الطبعة الاولى، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1-208.
- 15- عبد، سهاد كشكول، (2024)، (التلوث البيئي ودور الضريبة في الحد منه / العراق حالة دراسية)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد (7)، العدد (1)، 187-216.
- 16- عبيد، زينب علي، و الصفار ، احمد سليمان ياسين، (2023) ، (المشكلات الادارية والقانونية والمالية في النظام الضريبي العراقي) ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو ، المجلد (11)، العدد (2)، 293-304.
- 17- العبودي، علي عبد الرحيم، (2024) ، (الضرائب ذات القيمة المضافة وامكانية تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، قسم الابحاث ، الدراسات الاقتصادية، 1-21.
- 18- عداي، نور شدهان، خطاب، عمر يوسف ، (2024) ، (دور الضريبة في تحقيق مؤشرات النمو الاحتوائي في العراق)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثانية والعشرون، العدد (80)، 58-80.
- 19- عزب، سامي عبد الله، الصفار، احمد سليمان ياسين، (2024) ، (دور أتمتة النظام الضريبي الكمركي في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة من اجمالي الناتج المحلي "دراسة تحليلية مقارنة لدول نامية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة مابين (1997-2021)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد (12)، العدد (1)، 17-36.

- 20- علي، رائد حسن،(2017)، (الدور الضريبي في العراق واثره على الموازنة العامة للمدة (2008-2014)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد (2)، 23-32.
- 21- محرزى، محمد عباس،(2003)، (اقتصاديات الجباية والضرائب)، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1-219.
- 22- محمود، رقية محمود أسحيل، (2024)،(دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية، (دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب بطبرق)، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدولة ليبيا، العدد (39)، 146-172.
- 23- محمود، علي يوسف عبدالله، و العبيدي، سعيد علي محمد، (2019)، (أهمية إصلاح النظام الضريبي ودوره في الإيرادات العامة في العراق للمدة من (2004/2016)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (11)، العدد (26)، 160-186.
- 24- مطلق، حسين جمعة، و نصر الله، عباس، (2024)، (تقويم ادوات التشريع الضريبي في العراق)، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، المجلد (71)، العدد (3)، 218-230.
- 25- المهاني، محمد خالد، (2026)، (محاضرات في المالية العامة)، على الموقع الالكتروني الاتي : <https://ns1.almerja.com/more.php?idm=98813>
- 26- المهاني، محمد خالد، (2003)،(دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في القانون المقارن)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (19)، العدد (2)، 255-316.
- 27- والي، طارق ،واخرون، (2024)،(التحول الرقمي في القطاع الضريبي في المنطقة العربية مع التركيز على التجربة الجزائرية)، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الرقمي وأثره على الاقتصاد والتجارة الدولية في الجزائر، تحديات و آفاق، مخبر جامعة الوادي، 1-14.

ثانياً : المراجع باللغة الانكليزية:

- 1-Andi,(2025), (**Digital Transformation in The Taxation System: Global , Opportunities and Challenges**),Sultan Ageng Tirtayasa University ,International Journal of Financial Economics , (IJEFE) ,Vol. 2 No. 5 May, 360-368.
- 2- Daniel , A.M & Esther, I. O,(2019), (**Electronic taxation and tax compliance among some selected fast food restaurants in Lagos State, Nigeria (from a taxpayer's perspective)**, **European**) Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.(7), No.(7),52-80.
- 3- Daniel, Bunn and others, (2020),(**Digital taxation around the world**), tax foundation , Washington,1-45.
- 4- Gaverdovsky, Anatoly,(2023),(**Concept of Effective Tax Administration in the Digital**), Era, <https://www.linkedin.com/pulse/concept-effective-tax-administration-digital>.
- 5- Halyna, Rossikhina ,and others ,(2025), (**Modeling the financial system efficiency under digital transformation of tax policy: economic perspective**), financial and credit activity: problems of theory and practice ,Volume (1) (60),: Kharkiv National University, Kharkiv, Ukraine.249-258.